

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
السبت 14 أكتوبر 2017

قال إن زيارة ماكرون للجزائر سيتم دراستها بين البلدين ..
السفير الفرنسي بالجزائر:

«سنحل مشكلة التأشيرات قبل نهاية 2017»

■ 25 ألف طالب جزائري يتواجدون بفرنسا

أكد سفير فرنسا بالجزائر، كزافييه دريانكورت، عن قرب إيجاد حل لمشكل التأشيرات الفرنسية للجزائريين، مؤكداً أن مصالحه ستصل إلى الحل قبل نهاية السنة الجارية، في حين أكد عن وجود زيارة مبرمجة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر، مشيراً إلى أن الزيارة تتطلب التحضير وإيجاد مجال تخصص مع الجزائريين وسيحدد تاريخها بالتنسيق مع الجزائر. وأوضح السفير، أمس، في تصريح للصحافة بمناسبة زيارته لمدينة البليدة، بدعوة من نادي المقاولين والصناعيين للمتيحة، أن مشكل منح التأشيرات الفرنسية للجزائريين في طريق التسوية، وستكون هناك حلول قبل نهاية سنة 2017، مضيفاً أن المشكل مع القنصلية ومع الشريك الإداري لأن المرور من النظام التقليدي للنظام المتطور لا يكون دائماً سهلاً وعادة ما ينجر عنه عدة الصعوبات. وأكد السفير الفرنسي، بأن عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين، قد تضاعف خلال السنوات الأخيرة، ووصل إلى 410 آلاف تأشيرة، حيث يتم رفض ثلث الطلبات المقدمة، في حين يتواجد أكثر من 25 ألف طالب جزائري في فرنسا للدراسة.

كما تحدث السفير عن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر، أين كشف عن وجود زيارة مبرمجة ومرغوب فيها، مشيراً إلى أنه يجب إيجاد مجال تخصص مع الجزائريين كونها زيارة رئيس دولة ويجب التحضير لها، مؤكداً أن مصالحه تحت تصرف الجزائريين لتحديد موعد لهذه الزيارة معاً.

وفيما يخص مشروع «بيجو الجزائر» ذكر دريانكورت أن هناك محادثات بين شركة «بيجو» وشركائها الجزائريين ووزارة الصناعة، وهي تسير في الطريق الصحيح. وبالنسبة لمشكل الأرشيف الجزائري في فرنسا، قال إن هناك مجموعات للعمل في هذا الموضوع، وهي ستجتمع ويجب تركها تتم عملها.

وأعرب السفير الفرنسي عن رغبته في الانفتاح على الجامعات الجزائرية والشراكة والتعاون مع الجامعات والمدارس الكبرى، وفتح مراكز ثقافية فرنسية في مدن أخرى عدا العاصمة وعنابة ووهران، مشيراً إلى أن عدد الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بفرنسا قد بلغ 25 ألف طالب. ويخصوص زيارته إلى البليدة، وإمكانية الشراكة مع صناعيي المنطقة، أشار دريانكورت إلى أنه يمكن تطويرها لاسيما في مجال الصناعة الغذائية والصناعة الفلاحية، نظراً للطابع الفلاحي لمنطقة متيجة، التي يكثر فيها هذا النوع من النشاطات. تجدر الإشارة إلى أن زيارة السفير الفرنسي للبليدة، شملت معهد العلوم والتكنولوجيا التطبيقية المتخصص في الصناعة الغذائية البليدة، الذي أنشئ السنة الفارطة بشراكة فرنسية جزائرية، وزيارة مجمع «سيم» للصناعات الغذائية ومقر نادي المقاولين والصناعيين للمتيحة ومطبعة موشان، لتشجيع التعاون بين البلدين في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والثقافي.

عبد الرؤوف شوار

بعد غلق وزارة التعليم العالي باب الحوار معهم الأساتذة الباحثون بالطب الاستشفائي الجامعي يقاطعون مسابقة الطب الإقليمي دورة 2017

الوزارة الوصية، من بينها فتح ملف الوضعية الخاصة بالأستاذ الباحث بالطب الاستشفائي، خصوصا ما يتعلق بإعادة تصنيف الأساتذة الباحثين، إلى جانب تسوية وإعادة النظر في منحة التقاعد، ناهيك عن مشكل



قرر الأساتذة الباحثون بالطب الاستشفائي الجامعي مقاطعة كافة المسابقات الخاصة بالطب والصيدلة وجراحة الأسنان، ابتداء بمسابقة الطب الإقليمي دورة أكتوبر 2017، احتجاجا على غلق الجهات الوصية لباب

أساتذة العلوم الأساسية الذين لا يمكنهم الممارسة بالمؤسسات الاستشفائية، من دون الحديث عن تحسين مستوى تأطير الطلبة بالنظر لظروف العمل المتردية، حيث وبعد العديد من الجمعيات العامة المنظمة على مستوى مختلف المؤسسات الاستشفائية الجامعية على المستوى الوطني، تقرر مقاطعة كافة المسابقات، تأتي في مقدمتها مسابقة الطب الإقليمي دورة 2017. س. كريمة

الحوار تجاه مطالبهم الاجتماعية والمهنية المرفوعة من قبلهم منذ ثلاث سنوات. الاحتجاج التي توّطره النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين أصدرت بيانا تلقت «النهار» نسخة منه، استنكروا خلاله سياسة التهميش والصمت المطبق لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام مطالبهم المشروعة التي لم تجد أذانا صاغية، على الرغم من كل المساعي والمفاوضات التي باشرها مع

إصابة 7 طالبات بعد انفجار قارورة غاز داخل إقامة جامعية في مستغانم

تعرضت سبع طالبات بالإقامة الجامعية، بوغيس محمد، إلى إصابات بحالات إغماء نتيجة انفجار قارورة غاز كانت تستعمل من قبل إحدى الطالبات داخل إحدى الغرف، أين تدخلت وحدات الحماية المدنية لإخماد الحريق وإنقاذ الطالبات اللواتي حولن إلى مصلحة الاستعمالات لتيجديت قصد تقديم الإسعافات اللازمة لهن، حيث تأتي ذات الحادثة بالرغم من التعليمات المشددة التي وجهتها إدارة الخدمات

الجامعية بعدم استعمال قارورات الغاز وأجهزة التدفئة داخل الغرف، التي غالبا ما تؤدي إلى حوادث أليمة، حيث سبق أن سجلت العديد من الإقامات الجامعية حوادث مماثلة أدت بعضها إلى الوفاة. أنيس بن حالة

طلبة يحتجون على غياب سيارة إسعاف بعد وفاة عون أمن داخل إقامة جامعية في سكيكدة !

على اعتبار أن الحادث الذي تعرض له العون الضحية بإمكانه أن يتكرر أمام غياب وسائل التدخل العاجل.

الاحتجاج دفع بمدير الإقامة ورئيس لجنة الخدمات الجامعية، إلى التدخل العاجل لاحتوائه، من خلال عقد لقاء مع ممثلي الطلبة، حيث تم الاتفاق على وضع سيارة إسعاف داخل الإقامة وكذا فريق طبي مناوب، إضافة إلى بفتح العيادة الطبية ووضعها تحت تصرف الطلبة، وهي الضمانات التي أعادت الهدوء إلى الجميع وأنهت الاحتجاجات. للإشارة، فإن مدير الإقامة الجامعية وفي اتصال مع **النصار**، أكد بأن مصالحه استمعت إلى انشغالات الطلبة وهي مشروعة، وسارعت إلى الاستجابة لهم من خلال وضع سيارة إسعاف دائمة داخل الإقامة، والتعجيل بفتح العيادة داخلها ووضع فريق طبي مناوب. جمال بوالديس

أقدم، أول أمس، العشرات من طالبة الإقامة الجامعية رقم 5 في سكيكدة، على تنظيم حركة احتجاجية ليلية أمام مقر الإدارة، عقب مصرع عون أمن بصورة مفاجئة داخل الإقامة، حيث حمل الطلبة الإدارة مسؤولية الحادثة الأليم، بسبب غياب سيارة الإسعاف، والتي تأخرت عن التدخل وكذا الفريق الطبي المناوب الغائب عن الإقامة، حيث تمسكوا بضرورة توفرها في الإقامة، تجنباً لتكرار مثل هذه الحوادث الأليمة، التي تسبب في الوفاة نتيجة الإهمال من قبل القائمين على الإقامة، وغياب مثل هذه المتطلبات الضرورية لحمايتهم داخل الإقامة. الحركة الاحتجاجية كانت عفوية ويتأطير من قيادة الحركة الوطنية للطلبة الجزائريين، التي فضلت التجمهر ليلاً أمام مقر الإقامة، وعرفت انضمام العديد من التنظيمات الطلابية الأخرى،

فيما تم تحديد آخر أجل للتسجيلات بيوم 18 أكتوبر الجاري

منح لـ3 سنوات لتكوين الأطباء الجزائريين في اليابان عام 2018

■ المنحة تتكفل بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وتخص أطباء القطاع العام فقط

التكوين. ومن جهة أخرى، وجهت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مراسلة إلى كافة الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين لتقييم الأنشطة العلمية والبيداغوجية والصحية لهم، وكذا الصعوبات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم، على أن تستغل التقارير في إثراء بنك المعلومات الخاصة بكليات الطب ومؤسسات الصحة، وستؤخذ بعين الاعتبار تلك التقارير عند الاقتضاء في المسار الإداري والمهني للمعني، وفي الترقية في الرتبة والتعيين في المناصب العليا. سليم بوستة

أفريل 2018. واشترطت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أن يكون الطبيب متحدثاً في اللغة الإنجليزية، حيث سيتم إخضاع المترشحين لامتحان تقييم المستوى، وأن يكون الطبيب حائزاً على شهادة في العلوم الطبية، بالإضافة إلى ذلك أن يكون المترشح يحمل شهادة تعادل 10 سنوات من الدراسة الأكاديمية، كما يتعين على المترشحين الراغبين في الاستفادة من هذه الدورة، أن يكونوا عاملين في القطاع العام ولهم خبرة مهنية لا تقل عن 6 أشهر. كما حددت الوكالة اليابانية آخر أجل للتسجيل بـ18 أكتوبر من الشهر الجاري، حيث سيتم تقديم الملف على مستوى وزارة الصحة بمديرية

فتحت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات باب التسجيلات الخاصة بالأطباء على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية، حيث قدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي منحاً على شكل ماستر لفائدة الأطباء، لمدة تتراوح بين سنة و3 سنوات. وحسب التعليمات التي تحوز «النهار» على نسخة منها، فقد قامت وزارة الصحة بمراسلة كافة المراكز الاستشفائية الجامعية عبر ولايات الوطن، من أجل تقديم أسماء المرشحين الذين يستوفون الشروط التي فرضتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والمتمثلة في شرط السن، الذي يجب أن يتراوح بين 25 و39 سنة عند الفاتح

حسب آخر تقرير صادر عن عمادة الأطباء الفرنسيين

38% من الأطباء العاملين بانتظام في فرنسا جزائريين

■ عمادة الأطباء الجزائريين: «الأرقام تعكس نزيفاً خطيراً وسط الأطباء الجزائريين»

كشف، أول أمس، المجلس الوطني لعمادة الأطباء الفرنسيين، أن عدد الأطباء المتحصلين على شهادات من الجزائر يقدر بـ38 من المائة من مجموع الأطباء خارج الإتحاد الأوروبي العاملين بانتظام في فرنسا.

2007، وهو تاريخ دخول البلد في الاتحاد الأوروبي، وحسب الدراسة سيبلغ عددهم 4711 سنة 2020، حيث ارتفع العدد بـ56 من المائة خلال عشر سنوات. من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء الجزائريين، الدكتور «بقاط بركاني محمد»، أن هجرة الأطباء سببها نقص المحفزات في الجزائر، داعياً إلى وضع إجراءات تحفيزية لمكافحة هجرة الأطباء الجزائريين إلى الخارج، واصفاً هذه الظاهرة



بنزيف حقيقي. وقال عميد الأطباء في اتصال مع «المصباح»، إن الأمر يتعلق بمشكل عويص يواجه الجيل الجديد من الأطباء، الذين يسعون إلى تحقيق مصالح ذاتية، داعياً إلى استبدال الخدمة المدنية من خلال مراجعة نظام التعويضات وتحسين ظروف عمل وأجور ممارسي الشمال العاملين في الجنوب والهضاب العليا وإنشاء معاهد تكوين متخصصة بغية رفع المستوى.

2020، حسبما أضافت ذات الدراسة حول الديمغرافية الطبية. ومن بين المتحصلين على شهادات أجنبية، أشارت الدراسة حول الديمغرافية الطبية، التي نشرت 10 سنوات بعد تلك التي أنجزت سنة 2007، إلى تسجيل ارتفاع كبير في عدد الأطباء المتحصلين على شهادات من رومانيا، والذين يبلغ عددهم حالياً أزيد من 4 آلاف طبيب، مشيراً إلى أن هذا العدد تضاعف بسبع مرات منذ سنة

نقابة الأطباء قدر عددهم إلى غاية الفاتح جانفي بـ22 ألفاً و619 طبيب، من بينهم 22 ألفاً و15 طبيباً متحصلين على شهادات خارج فرنسا ومولودين خارج فرنسا، و604 طبيباً متحصلين على شهادات بفرنسا ومولودين خارج فرنسا. ومن المنتظر، أن يصل عدد الأطباء المتحصلين على شهادات من خارج فرنسا، والمسجلين في قائمة النقابة إلى 30 ألف طبيباً سنة

أسماء منور

ونشرت عمادة الأطباء الفرنسيين عبر موقعها، دراسة جديدة حول الديمغرافية الطبية، بأن فرنسا تضم أزيد من 26 ألف طبيب متحصل على شهادة أوروبية أو غير أوروبية، إلى غاية الفاتح جانفي من السنة الجارية، حيث يحتل الجزائريون المرتبة الأولى متبوعين بالسوريين 11 من المائة والمغربيين 9 من المائة، أما الأطباء التونسيين فقدّر عددهم بـ7 من المائة والأطباء من مدغشقر بـ4 من المائة، مما يمثل ارتفاعاً بـ7.8 نقطة مقارنة بسنة 2007، التي كانت آخر سنة لنفس الدراسة. ومن بين هؤلاء الأطباء هناك 22.619 يعملون بصفة منتظمة، أي 11.8 من المائة من مجموع الأطباء العاملين بصفة منتظمة. وتشير الدراسة أيضاً، إلى أن الأطباء المتحصلين على شهادات من خارج فرنسا العاملين بصفة منتظمة، والمسجلين في قائمة

طلبة الماجستير بجامعة قسنطينة يستغيثون الوزير مطالب بالتدخل لإنصافهم قبل ضياع مستقبلهم

"الألمي"، وهو ما قد ينقص فرصهم في الوصول إلى الدكتوراه، علما أن أغلبهم قد ضيع سنوات من عمره سدى في انتظار المناقشة على غرار طلبة في كلية الآداب وآخرون في كلية الحقوق، أين يتيه الطلبة بين خلافات المجالس العلمية التي تحدد لجان المناقشة والأساتذة المشرفين الذين قد لا تعجبهم تلك اللجان ومن فيها.

م. صوفيا

العالي والبحث العلمي. لإنقاذ مستقبلهم وجهدهم من الضياع خاصة أنهم من طلبة النظام الكلاسيكي وآخر مهلة لتسليم المشروع الأولي لنيل شهادة الدكتوراه في نهاية جوان 2018، فما بال هؤلاء الذين لم يناقشوا رسائل الماجستير الخاصة بهم لحوالي سنتين بسبب خلافات لا تعنيهم. هذا الأمر سيسقط حقهم في الدخول مباشرة إلى الدكتوراه وسيفرض عليهم دخول مسابقة الانتقاء مع طلبة

• يشتكي عدد من الطلبة الجامعيون بمستوى الماجستير من الظلم الواقع عليهم في عدد من كليات جامعة قسنطينة بسبب التلاعب بمصيرهم من طرف المؤطرين، الإدارة والمجالس العلمية. خاصة أن الخلافات الشخصية لهؤلاء تقف عقبة أمام إتمام هؤلاء لرسائل الماجستير ومناقشتها. ويناشد العديد من الطلبة الذين يعيشون نفس الوضع، من خلال شكوى تحوز "الخبر" نسخة منها، تدخل وزير التعليم

البليدة

جامعة سعد دحلب تدرج ماستر جديدا في تسيير النفايات

والمهارات الحديثة في مجال تسيير النفايات ومعالجتها وإعادة استعمالها، مع العلم أن الطلبة سيستفيدون أيضا من تدريب تطبيقي في الشركات والمؤسسات الناشطة في هذا المجال.

وعقب انتهاء فترة التكوين، سيكتسب الطلبة الخبرة الكافية التي تؤهلهم للعمل في الشركات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة النفايات ومعالجتها، والشركات الصناعية ومراكز الفرز، إلى جانب شركات الاستشارات البيئية والوكالات الوطنية والمنظمات المهنية.

كما سيستفيد الطلاب خلال فترة دراستهم من دورات تدريبية بكل من جامعة روستوك بألمانيا، وهذا في إطار التعاون الجزائري الألماني ووحدات معالجة النفايات بتونس التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وأن

• أدرجت جامعة سعد دحلب بالبليدة مؤخرا عرضا تكوينيا جديدا في شعبة العلوم البيئية، والمتمثل في ماستر "تسيير النفايات"، حسبما كشفت عنه خلية الإعلام والاتصال على مستوى هذه الهيئة التعليمية.

ويعد هذا التخصص الجديد نتيجة ثمرة تعاون ما بين جامعة سعد دحلب وجامعة روستوك بألمانيا، ويدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، يضيف المصدر ذاته، الذي أكد أن هذا المشروع سبقه توقيع اتفاقيات مع العديد من الشركاء المهنيين الوطنيين والدوليين في مجال إدارة النفايات ومعالجتها، على غرار الوكالة الوطنية للنفايات والمجموعة الوطنية للإسمنت بالجزائر. وتدوم مدة هذا التكوين الأكاديمي سنتين، حيث سيكتسب المتخرجون الجدد المعرفة العلمية والتقنيات

بلدية سفيان في باتنة طلبة بالمركز الجامعي بيريكّة دون نقل

● يعاني الطلبة الجامعيون المنحدرون من دائرة سفيان، في باتنة، من غياب حافلة للنقل الجامعي تقلهم للمركز الجامعي بـبيريكّة، رغم المسافة البعيدة التي تفصلهم بين البلديتين، ما يجبرهم للتنقل إلى بلدية سقانة وقطعهم بذلك مسافات طويلة تأخذ الكثير من وقتهم باتجاه مقاعد الدراسة.

وقال بعض الطلبة أن التنقل لسقانة ثم لبيريكّة زاد من نفقاتهم الخاصة وأرهقت أولياءهم، معتبرين أن حقهم في توفير حافلة تقلهم بات أكثر من ضروري، عوض الاكتفاء بالترحيل من طرف الجهات الوصية، ناهيك على مشكل التأخر في الوصول للدراسة في الوقت المناسب.

يعاني هؤلاء من هذا المشكل فقط، بل تفاقمت معاناتهم مع الحافلات الخاصة، التي لا يجدون فيها أحيانا كثيرة مكانا للركوب، حيث باتوا يذاحمون الموظفين والمسافرين باتجاه عاصمة الولاية.

وبالتالي هناك من سائقي الحافلات من يرفض أن يقلهم بداعي انعدام مقعد للجلوس، أو قلة ما يدفعه الطلبة مقابل المسافرين عبر الخط مسافات أطول.

وفي تصريح لـ"الخبر"، قال المعنيون أنهم وغيرهم من طلبة البلديات المجاورة يقبعون في نفس المشكل، رغم رفعه مرارا وتكرارا للمصالح المختصة، منذ أن باتت أعداد معتبرة منهم تتمدرس بالمركز عوض جامعتي باتنة 1 و2، بغية التخفيف عنهما، غير أن توفير حافلات لأبناء البلديات البعيدة عن المركز لا يزال مطلباً وحلماً لم يتحقق بعد.

ن. مسلاتي

عجز عن التفرقة بين كليتي العلوم والطب

● تفاجأ العديد من المعنيين بمسابقة التوظيف التي دعت إليها كلية العلوم التابعة للقطب الجامعي الباز بسطيف بالاستدعاءات التي وصلتهم والتي تبين تاريخ ومكان إجراء المسابقة الكتابية، حيث بعد أن حددت الاستدعاءات يومي 18 و19 أكتوبر كتاريخ لإجراء المسابقة، أكدت الاستدعاءات ذاتها أن مكان إجراء المسابقة هو كلية الطب، ولما حاول بعض المتسابقين الاستفسار لدى كلية الطب عن مكان المسابقة، فوجئوا بأن إدارة الكلية لا علم لها بهذه المسابقة، وأنه لا يمكن لكلية العلوم أن تنظم مسابقة بكلية الطب، عندها فقط تفتن المتسابقون بأن إدارة رئاسة الجامعة هي من ارتكبت الخطأ، عندما عجز مسؤولوها عن ترجمة كلمة "علوم" من الفرنسية إلى العربية، والغريب في الأمر أن المسؤولين ذاتهم لم يتداركوا الأمر إلى حد الآن.



جمعية "ابن سينا للعلوم الطبية" تفتح أبوابها للطلبة الجدد بالبليدة

نظمت جمعية "ابن سينا للعلوم الطبية" بجامعة البليدة 1 سعد دحلب إياما مفتوحة استمرت طيلة الاسبوع المنصرم، وذلك قصد استقبال الطلبة الجدد بكلية الطب والعلوم الطبيعية، وتوجيههم وكذا منحهم نسخ من الدروس الخاصة بالسنة الدراسية التي يحتاجونها في مسارهم العلمي.

وحسب ما صرحت به المكلفة بالاعلام لذات الجمعية الطالبة سهام عامر لـ "الصوت الآخر"، فإن جمعيتهم تعودت على إحياء مثل هذه الابواب عند بداية كل موسم، بل هي سنة سنتها جمعية ابن سينا التي تأسست منذ 26 سنة وسخرت كل جهودها ومعارفها وطاقاتها للعمل التطوعي، وأبت إلا أن تكون دعما للطلبة بنشاطها هذا المتكون من عدة ورشات، كورشة للتعريف بالجمعية والعمل التطوعي، وورشة للتعريف بالتخصصات والمواد المدروسة وتقديم نصائح وتوجيهات، وأخرى للتعريف بمرافق الجامعة الرئيسية، كما لم تنس الجمعية حاجة الطلبة إلى تعلم المصطلحات الطبية فأقامت لذلك ورشات، وحرصت على جمع دروس لمختلف الكليات لكل التخصصات الطبية وكل السنوات وتوزيعها على الطلبة ونظرا لمدى أهمية التنمية البشرية أقامت دورة بعنوان "التفوق الدراسي والحفظ السريع" أطرها الأستاذ سليمان بورامة.

من جهة أخرى، أبدى العديد من الطلبة استحسانهم للمبادرة التي تقوم جمعية ابن سينا للعلوم الطبية، مؤكداً أنهم متشوقون للانضمام إليها لما فيها من امتيازات تساعدهم على اختيار المسار الصحيح في الدراسة وكذا النشاط والعمل الجماعي الذي يكسبهم زادا إضافيا.

وبناءً

من خلال تحديد المعدل للدخول في هذه الشعب

"كناس" يطالب حجار بتسوية ملف تخصص العلوم السياسية

أمامه موصدة. " وطلبوا بضرورة فتح المجال لتوظيف خريجي العلوم السياسية في سلك التعليم بأطواره الثلاثة وإصدار قرار في الجريدة الرسمية من أجل إعادة إدماج تخصص العلوم السياسية في مسابقات التوظيف وإعطائها الأولوية التي لها صلة مباشرة بتكوين خريجي هذا التخصص. ■ مروة ع.

المستقبلية للتخصص، وكذا طلب المساعدة لدى الجهات المختصة لإعادة الاعتبار لشهادات العلوم السياسية في مسابقات التوظيف العمومي، لا سيما أن خريجي هذه الشعبة حسبهم يتلقون تكويننا متداخلا مع الاقتصاد والقانون والإدارة وعلم الاجتماع هذا فيما يشدد خريجي تخصص العلوم السياسية على حق المتخرجين في الالتحاق بسلك التعليم كأساتذة لمادتي التاريخ والجغرافيا، ورفع مناصب مسابقات الدكتوراه خاصة وأن هذه الشعبة تعاني من نقص فادح في عدد الأساتذة المختصين، كما طالبوا رفع درجة شهادة العلوم السياسية في مسابقات التوظيف العمومي، مؤكداً أنه حتى على مستوى مسابقة التوظيف بالسلك الدبلوماسي لا تحظى هذه الشعبة بالأولوية. وحسب الطلبة الذين احتجوا لأكثر من مرة فإن شهادة العلوم السياسية مرفوضة في التوظيف العمومي وغير معترف بها، رغم أن إعلانات التوظيف تدرج التخصص إلا أنه بعد تقديم ملف الترشيح نجد الرفض أو تنقيط غير عادل للشهادة بالمقارنة مع باقي التخصصات، بالإضافة أنه لا يوجد لدينا حق في التعليم وبالتالي الطالب في العلوم السياسية يتخرج من الجامعة كي يجد أبواب التوظيف

كشفت نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عن مراسلة وجهها إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار لرد الاعتبار لتخصص العلوم السياسية الذي يتعرض لحملة وسياسة اقصائية واضحة المعالم والأهداف. وأكد مجلس "الكناس" أنه بواسطة منسقه الوطني الدكتور ميلاط عبد الحفيظ في بيان تحوز "الفجر" على نسخة منه أمس، أن أول من تعرض لهذه القضية ودافع عن تخصص العلوم السياسية، وتمت مراسلة الوزارة أكثر من مرة لوضع حد لهذه السياسة الاقصائية ضد تخصص يعتبر زبدة ونخبة تخصصات الجامعة الجزائرية. وأضاف أن قضية العلوم السياسية ستكون على رأس الانشغالات التي سيتم طرحها في أشغال المجلس الوطني الذي سيعقد قبل نهاية هذا الشهر للنظر في طرق إعادة الاعتبار للعلوم السياسية. هذا فيما يطالب أساتذة هذا التخصص بتحديد معدل دخول الشعبة وفق ما هو معمول به بالنسبة لجل شعب العلوم الاجتماعية والإنسانية (20/10)، عوض 12 من 20 إضافة إلى إعادة توجيه الطلبة للأقسام التي لم تمنح حق تسجيل طلبة جدد هذه السنة، إلى حين التوافق حول خارطة الطريق

بهدف بعث مشاريع بحث في مجالات استغلال المعادن
وتثمين النفايات المعدنية

إبرام اتفاقيتين بين جامعة عنابة ومؤسستي ألترول لأشغال الطرقات بسكيكدة

المستغلة للمعادن ويمكن من حماية
البيئة وصحة المواطن مبرزاً كذلك
أهمية اعتماد التقنيات الحديثة في
استغلال المعادن وإعادة تأهيل المواقع
المنجمية والمعدنية التي انتهت بها
عمليات الاستغلال.

ويشارك في هذا الملتقى العلمي
باحثون في الفروع المرتبطة بالمنجم
والمعادن من أربع دول هي تونس
وتركيا وكندا وأوكرانيا بالإضافة إلى
أساتذة وطلبة باحثين من عدة
جامعات جزائرية. وتم على هامش
أشغال اليوم الأول لهذا الملتقى إبرام
اتفاقيتين في إطار ما بين جامعة عنابة
ومؤسستي ألترول لأشغال الطرقات
بسكيكدة وشركة المعادن والحديد
بتبسة بهدف بعث مشاريع بحث في
مجالات استغلال المعادن وتثمين
النفايات المعدنية.

■ ق.ج

■ تم نهاية الأسبوع بعنابة التأكيد على
أهمية التسيير المندمج للنفايات
المعدنية وتثمينها من أجل تحقيق
تنمية مستدامة في مجال الصناعة
المعدنية بما يضمن صحة المحيط
وترقية الصناعة المنجمية.

و أكد المشاركون في أشغال
الملتقى الدولي الثالث حول "الصناعة
المعدنية والبيئة" الذي افتتح أول
أمس، وذلك بجامعة باجي مختار بأن
المؤسسات التي تنشط في فروع
استغلال المعادن "مطالبة في إطار
التوجه الاستراتيجي نحو التنمية
المستدامة بإتباع تسيير مندمج
للنفايات المعدنية يرتكز على
استغلال مختلف التركيبات المعدنية
وتثمينها". وأوضح البروفسور محمد
العيد بوكلول من جامعة عنابة في هذا
السياق بأن تثمين النفايات المعدنية
يولد مداخيل "هامة" للمؤسسات

بهدف إنصاف هذه الفئة كباقي الشهادات عمر اوي يطالب أويحيى بالتدخل في ملف الشهادة التطبيقية

ويأتي هذا حسب قول ذات البرلمان في حين صنفت شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية للجامعات أو المعاهد في الصنف 11 المجموعة أ- واستثناء نفس شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية لجامعة التكوين المتواصل بتصنيفها في الصنف 10، مع العلم أن هذه الأخيرة مستحدثة وممنوحة بنفس المرسوم التنفيذي 90-219 المذكور أعلاه ومحددة الحصول عليها بثلاث (3) سنوات تكويننا عاليا على أساس بكالوريا تعليم ثانوي أو شهادة معادلة لها، أو شهادة النجاح في الامتحان الخاص بالدخول للجامعة، طبقا للقرار الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1994 المحدد لشروط الدخول لجامعة التكوين المتواصل من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي. وقال المتحدث "تحت هذه الظروف وجدوا أنفسهم مضطرين، كونهم موظفي إدارات ومؤسسات وهيئات عمومية متخرجين من جامعة جزائرية موضوعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي اسمها جامعة التكوين المتواصل، يدرسون فيها كل يوم مساء وأيام العطل لأكثر من (4) أربع سنوات في مشقة كبيرة، يعملون نهارا ويدرسون ليلا وفي أيام عطلم، وهي منشأة ومنظمة بمرسوم لحكومة جزائرية ويدرس فيها أساتذة جامعيون لا أساتذة التكوين المهني، وصرفت عليها الدولة مبالغ باهظة بغية الاستثمار في الإنسان لأكثر من 27 سنة، ليجد هؤلاء الموظفون أنفسهم مستثنون ومقصون من الترقية والإدماج في المجموعة أ- دون وجهة حق قانونية، وتصنيفهم مع أصحاب شهادات التقني سامي الممنوحة من وزارة التكوين المهني والتمهين. وأكد ذات المصدر. أن شهادة الدراسات الجامعية للجامعة العادية أو جامعة التكوين المتواصل أو المعاهد، تخضع لنفس المرسوم التنفيذي رقم 90-219 المتضمن إحداث شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية بمؤسسات التعليم العالي، ولا يمكن تسبرير وتسريع شهادة جامعية والإبقاء على شهادة جامعية أخرى، لأن المرسوم صريح العبارة، إذ أكد على شهادة تكوين عال بمؤسسات التعليم العالي ولم يعدد لا جامعة عادية ولا معهد ولا جامعة التكوين المتواصل، وجامعة التكوين المتواصل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

دعا النائب البرلماني مسعود عمر اوي عن الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، الوزير الأول للتدخل لإعادة النظر في التعليم التي استثنيت شهادة الدراسات الجامعية لجامعة التكوين المتواصل من التصنيف في المجموعة أ- باعتبار أن شهادات جامعة التكوين المتواصل هي شهادات جامعية ذات تكوين عال قصير المدى، كونها تمنح من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وليس من وزارة التكوين المهني والتمهين. واطلع مسعود عمر اوي أحمد أويحيى في سؤال كتابي على وضعية طلبة وموظفي خريجي جامعة التكوين المتواصل بخصوص تصنيف شهادتهم "D.E.U.A" والذي تسبب في حرمانهم من التصنيف في المجموعة أ- شبكة مستويات التأهيل الصنف 11 بناء على المرسوم 14-266 الذي يعدل ويتميم المرسوم 07-304 المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم بتعليمية رقم 01 المؤرخة في 05 جانفي 2017 الصادرة عن المديرية العامة للتوظيف العمومية والتي تتضمن كيفية تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 16-280 مؤرخ في 2 نوفمبر 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 08-04 مؤرخ في 19 جانفي 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتهين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية وتم وضعهم أسوة مع أصحاب شهادات التقني سامي الممنوحة من وزارة التكوين المهني والتمهين. وأوضح عمر اوي مسعود أنه حرم الموظفين الحاصلين على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية لجامعة التكوين المتواصل من التصنيف في المجموعة أ- شبكة مستويات التأهيل الصنف 11، وتصنيفهم في المجموعة ب- الصنف 10 مع ذوي الشهادات الخاصة بالتكوين المهني والممنوحة من طرف وزارة التكوين المهني على أساس أنها شهادة تكوينية في منصب ملحق إدارة رئيسي بوصفها شهادات لا تتصف بالطابع الجامعي، ومدة تكوينها تقل عن ثلاث سنوات وهذا خرق للمرسوم التنفيذي رقم 90-149 المتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل وتنظيمها، وعملها، لاسيما المادة الأولى والمادة 2 والمادة 3 والمادة 4 والمادة 6 والمادة 19 منه، علما أن من أهداف إنشاء جامعة التكوين المتواصل هو تحسين مستوى الموظفين وترقيتهم.

بسبب سياسة الإقصاء التي طالت
هذه الشعبنة

"الكناس" ترأسل حجار بخصوص تخصص العلوم السياسية



كشفت نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عن مراسلة وجهتها إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، لرد الاعتبار لتخصص العلوم السياسية الذي يتعرض لحملة وسياسة إقصائية واضحة المعالم والأهداف.

وأكد المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، ميلاط عبد الحفيظ، أول أمس أنه تم التعرض لهذه القضية ودافع عن تخصص العلوم السياسية، وتمت مراسلة الوزارة أكثر من مرة لوضع حد لهذه السياسة الإقصائية ضد تخصص يعتبر زبدة ونخبة تخصصات الجامعة الجزائرية. وأضاف أن قضية العلوم السياسية ستكون على رأس الانشغالات التي سيتم طرحها في أشغال المجلس الوطني الذي سيعقد قبل نهاية هذا الشهر ولننظر في طرق إعادة الاعتبار للعلوم السياسية.

فيما يطالب اساتذة هذا التخصص بتحديد معدل دخول الشعبنة وفق ما هو معمول به بالنسبة لجل شعب العلوم الاجتماعية والإنسانية (20/10)، عوض 12 من 20، إضافة إلى إعادة توجيه الطلبة للأقسام التي لم تمنح حق تسجيل طلبة جدد هذه السنة، إلى حين التوافق حول خارطة الطريق المستقبلية للتخصص وكذا طلب المساعدة لدى الجهات المختصة لإعادة الاعتبار لشهادات العلوم السياسية في مسابقات التوظيف العمومي، لا سيما أن خريجي هذه الشعبنة - حسيهم - يتلقون تكويننا متداخلا مع الاقتصاد والقانون والإدارة وعلم الاجتماع.

وشدد خريجو تخصص العلوم السياسية على حق المتخرجين في الالتحاق بسلك التعليم كأساتذة لمادتي التاريخ والجغرافيا ورفع مناصب مسابقات

الدكتوراه، خاصة وأن هذه الشعبنة تعاني من نقص فادح في عدد الأساتذة المختصين، كما طالبوا برفع درجة شهادة العلوم السياسية في مسابقات التوظيف العمومي، مؤكداً أنه حتى على مستوى مسابقة التوظيف بالسلك الدبلوماسي لا تحظى هذه الشعبنة بالأولوية.

وحسب الطلبة الذين احتجوا لأكثر من مرة، فإن شهادة العلوم السياسية مرفوضة في التوظيف العمومي وغير معترف بها، رغم أن إعلانات التوظيف تدرج التخصص، إلا أنه بعد تقديم ملف الترشيح نجد الرفض أو تنقيط غير عادل للشهادة بالمقارنة مع باقي التخصصات، بالإضافة إلى أنه لا يوجد لدينا حق في التعليم وبالتالي الطالب في العلوم السياسية يتخرج من الجامعة كي يجد أبواب التوظيف أمامه موصدة". وطالبوا بضرورة فتح المجال لتوظيف خريجي العلوم السياسية في سلك التعليم بأطواره الثلاثة وإصدار قرار في الجريدة الرسمية من أجل إعادة إدماج تخصص العلوم السياسية في مسابقات التوظيف وإعطائها الأولوية التي لها صلة مباشرة بتكوين خريجي هذا التخصص.

حليمة هلاي

مدرسة الدراسات العليا للتجارة بالقليلة

400 مترشح لمسابقة دكتوراه "التسويق الرياضي" و"المقاولاتية"

تكويننا في 6 تخصصات لتحضير شهادة ماستر تتعلق بإدارة أعمال" و«توزيع وسلسلة إمداد» و«مالية ومحاسبة» و«مناجنت» و«تسويق» و«إدارة الموارد البشرية». ويزاول برسم الموسم الجامعي 2017-2018 قرابة 1550 طالبا لتحضير شهادة ماستر في التخصصات المذكورة سابقا. فيما تخرج من المدرسة الموسم الماضي 396 حاملا لشهادة الماستر. عبد الله بن

التكنولوجي والابتكار وترقية المقاولاتية بالمدرسة، حسب المصدر ذاته. للإشارة تعتبر مدرسة الدراسات العليا للتجارة من كبريات المدارس الوطنية التي توفر تكوينا في دراسات ما بعد التدرج فقط للماستر فما فوق ويتنافس على خريجي المدرسة سنويا أكبر المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، لا سيما منها الناشطة في مجال الهاتف النقال. وتوفر المدرسة

مع سوق العمل بالجزائر على اعتبار أنها ميادين جديدة تثير اهتمام الطلبة كجمال الرياضة الذي يفتقر له«مناجرة محترفين ومهنيين»، إلى جانب مجال المقاولاتية الذي هو بحاجة لمهنيين ذوي كفاءات عالية من شأنهم لعب أدوار حاسمة داخل المؤسسات. وتم دراسة الملفات وانتقاء المرشحين الحائزين على شهادة الماستر على مستوى المديرية الفرعية للتكوين في الدكتوراه والبيحت العلمي والتطوير

المشاركة. ويتعلق الأمر بـ8 مناصب شعبة علوم التسيير تخصص «الحوكمة المقاولاتية والأعمال الدولية» و3 مناصب في شعبة علوم تجارية تخصص «مناجنت وإدارة الأعمال والتسويق في الرياضة»، حسب المصدر. وعن العدد الكبير المشارك في المسابقة، أبرزت مصالح مدرسة الدراسات العليا للتجارة أهمية التخصصين التي تتماشى حاليا بقوة

استقبلت مدرسة الدراسات العليا للتجارة، قرابة 400 ملقا للمشاركة في مسابقة شهادة الدكتوراه تخصص «تسيير والتسويق الرياضي» وكذا «الحوكمة المقاولاتية والأعمال الدولية». وذكرت المصالح أن المسابقة المزمع إجراؤها اليوم برسم موسم 2017-2018 استقطبت اهتمام 385 مرشحا بعد دراسة الملفات وانتقاء المرشحين الذين تتوفر فيهم شروط

أين اختفت وسائل كلية الإعلام؟!



بالرغم من الحديث عن وجود بلاقو تسجيل لطلبة الإعلام والاتصال بجامعة قسنطينة 3 مجهز بأحدث الكاميرات والأجهزة الإلكترونية الحساسة والمتطورة، والذي تحدث عنها رئيس الجامعة السابق حسني بوكرزازة في حديث حصري لجريدة "الحوار" آنذاك، إلا أنه لا يوجد أي شيء يدل على ذلك، فعميد كلية الإعلام والاتصال فضيل دليو حاليا يواجه طموح طلبية الاختصاص الأكثر إقبالا من طرف الطلبة الجدد بامتلاك بلاقو تصوير تلفزيوني وآخر استديو إذاعي، إلا أن الوسائل الغائبة تحوّل وتحقيق ذلك في ظل صمت الكلية عن الموضوع الذي يرهن حلم الطلاب من ممارسة المهنة في الحرم الجامعي، فهل غابت المعدات التي أعلنت عنها الجامعة، أم أن للعميد يدا في غيابها؟!

بعد حالات التعدي عليهم والتضييق على عملهم النقابي

الأساتذة الجامعيون في وقفة احتجاجية هذا الإثنين

قرر المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي تنظيم وقفة احتجاجية الإثنين المقبل امام مقر وزارة التعليم العالي بمشاركة عدد من الأساتذة من مختلف ولايات الوطن، وذلك تنديدا بسياسة التضييق على العمل النقابي، مطالبا بضرورة الحد من القرارات المتخذة على مستوى الجامعات في حق الأساتذة النقابي. وتدعو نقابة "الكناس" الى تدخل مصالح الوزارة المعنية لتسوية هذا الوضع الذي بات يهدد ويعرقل أداء الأستاذ لمهامه، ومن المطالب التي ترفعها النقابة ذاتها توقيف ظلم مديري الجامعات للأساتذة النقابيين، والذي يعتبره "الكناس" انتهاكا وتعديا على الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقوانين.

وحسب ما كشف عنه عضو المجلس الوطني لمكتب جامعة الجزائر 3 عبدات عبد الوهاب في اتصال هاتفي مع "الحوار"، أمس، أن هناك تجاوزات كبيرة وسوء تسيير على مستوى الجامعة المذكورة، مؤكدا أن الأمر وصل الى تسريح الأساتذة الممارسين للعمل النقابي وكذا إحالتهم على المجلس التأديبي، بالإضافة الى تحريض الطلبة الذين وصفهم "بالبلطجية" عليهم، لافتا الى أن المحكمة ستفصل في القضية حول تعدي عدد من الطلبة على أساتذة جامعيين في 17 أكتوبر الجاري.

وتساءل المتحدث ذاته عن سبب عدم إحالة مدير جامعة الجزائر 3 الطلبة المعتدين على الأساتذة الى مجلس تأديبي ومعاقتهم على هذا الفعل، مضيفا أن تليفيق التهم الجرافية والتسريح والطرده من العمل التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي في ظل سلسلة حالات التعدي المسجلة تدل على وجود تواطؤ بين مديري الجامعات والطلبة، مشددا على ضرورة التدخل السريع لتسوية هذه الأوضاع.

لن يحل ديوان الخدمات الجامعية.. ونحو تحسين ظروف الطالب



نظمت مديرية الخدمات الجامعية عين الباي قسنطينة الملتقى الجهوي لتحسين معيشة الطالب، وأشرف على الملتقى مدير الخدمات الجامعية عين الباي لميور محمد الذي افتتح أشغال الملتقى بالحديث عن أهمية مثل هاته الملتقيات لأجل العمل وزيادة الاجتهاد للمصلحة العامة. هذا وفند عبد السلام خالدي مدير التنمية والاستشراف بالديوان الوطني للخدمات الجامعية في حديث حصري للحوار على هامش الملتقى الجهوي لتحسين ظروف ومعيشة الطالب الحديث حول حل الديوان من طرف الوزير وذهب بعميدا المتحدث أين قال إن للديوان صلاحيات جديدة تزيد من التحكم في مختلف الهياكل، وأكد أن المنظومة هي التي سيتم تجديدها حيث أن المنظومة الخدماتية وجدت لتسيير عدد من الإقامات الجامعية حيث كنا في سنة 1995 حوالي 90 إقامة ولكننا اليوم نتوفر على ما يفوق عن 30 إقامة ما يعني أن المنظومة الخدماتية القديمة أصبحت تحتاج لإعادة هيكلة وتقوية المنظومة ولكن لا يوجد حل للديوان الوطني للخدمات الجامعية إطلاقا هناك منح صلاحيات جديدة سواء للسيد المدير العام للديوان أو مدرء الخدمات الجامعية لأجل تطوير المنظومة وهذا كله لأجل تحسين الأداء الخدماتي بكل مديريات الديوان عبر التراب الوطني، هذا وقال خالدي إن عملية التسجيلات الإلكترونية للطلبة الجدد أفادت مصالح الديوان وكل مديريات الخدمات الجامعية من تحصيل عدد الطلبة وتلبية حاجياتهم من إيواء ومنحة وإطعام وكل ما له علاقة بالخدمات المتصلة بالديوان الوطني للخدمات الجامعية، مشيرا إلى أن التجربة تعد الأولى في تاريخ الجامعة الجزائرية إلا أنها لاقت نجاحا واستحسانا في الوسط الطلابي الذي وجد سهولة في التسجيل ومتابعة ملفه عبر المنظومة الإلكترونية خاصة وأن نسبة التسجيل في هاته الأرضية الإلكترونية بلغ 94 بالمائة من المسجلين في الجامعات الجزائرية هذا يعطينا؟ يضيف المتحدث- دفعا قويا لزيادة العمل في الأرضية ليشمل كل الخدمات في المستقبل القريب.

وفي سؤال "الحوار" حول تأثير الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر على مختلف النشاطات التي يقوم بها الديوان وما مدى تأثيرها قال عبد السلام خالدي إن مجموع النشاطات ستعرف ترشيدا للتفقات وليس شعا أو إلغاء للنشاطات وهذا ما يجب التأكيد عليه ونحن في صدد القول به أن النفقات التي كانت تصرف في النشاطات الجامعية والخدماتية سيتم ترشيدها بشكل يسمح بمواصلة العمل وفق البرنامج المسطر ودون أن يشعر الطالب بالحاجة في أي شيء.

وفي حديثه عن الأرضية الإلكترونية التي جسدها الديوان الوطني للخدمات الجامعية هاته السنة قال عبد السلام خالدي إن إدخال تحسينات لهاته الأرضية تخص الخدمات الأخرى التي تعني الطلبة وستكون في مستواهم، وأكد أن تمديد مدة التسجيلات التي أقرها الديوان في الأرضية الإلكترونية كان وفقا لتذبذب شبكة الأنترنت في بعض المناطق حيث حال هذا الأمر وتسجيل الطلبة في الوقت المحدد، ونوه مدير التنمية والاستشراف بالديوان الوطني للخدمات الجامعية عبد السلام خالدي بالدور الذي لعبه الطالب في نجاح هاته العملية التي تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر.

قسنطينة - يخوش عمر المهدي

25 ألف طالب جزائري يدرس بالجامعات الفرنسية سفير فرنسا يدعو إلى المزيد من التعاون في مجال التعليم العالي

دعا سفير فرنسا بالجزائر، كزافييه دريانكورت، إلى تشجيع التعاون بين البلدين في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والثقافي، معبرا عن رغبته في الانفتاح على الجامعات الجزائرية والشراكة والتعاون مع الجامعات والمدارس الكبرى وفتح مراكز ثقافية فرنسية في مدن أخرى عدا العاصمة كمنابة ووهران. مشيرا إلى أن عدد الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بفرنسا بلغ الـ25.000 طالب.

وأشار السفير الفرنسي في تصريح للصحافة بمناسبة زيارته لمدينة البليدة أول أمس بدعوة من نادي المقاولين والصناعيين للتمتية إلى أنه بالإمكان تطوير علاقات الشراكة مع صناعي المنطقة في مجال الصناعة الغذائية والفلاحية نظرا للطابع الفلاحي لمنطقة متيجة التي يكثر فيها هذا النوع من النشاطات.

وفيما يتعلق بزيارة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون إلى الجزائر، كشف السفير الفرنسي أن هناك زيارة مبرمجة ومرغوب فيها ولكن يجب إيجاد مجال تخصص مع الجزائر لأنها زيارة رئيس دولة ويجب التحضير لها، مؤكدا أن مصالحه تحت تصرف الجزائر لتحديد موعد لهذه الزيارة معا.

وبخصوص مشكل منح التأشيرات الفرنسية للجزائريين، جدد الدبلوماسي التأكيد على أنه في طريق التسوية، وستكون هناك حلول قبل نهاية سنة 2017. مضيفا أن المشكل مع القنصلية ومع الشريك الإداري «تي أل أس كوناكت» لأن المرور من النظام التقليدي للنظام المتطور ليس دائما سهلا وعادة ما ينجر عنه عدد من الصعوبات.

وفي السياق، ذكر المتحدث أنه في سنة 2012 تم منح 200.000 تأشيرة للجزائريين للدخول إلى التراب الفرنسي، وحاليا تضاعف العدد ليبلغ 410.000 تأشيرة، في الوقت الذي يتم فيه رفض ثلث الطلبات المقدمة، وهو «أمر عادي» - حسب - كما أن 40 بالمائة من الطلبات تمنح على شكل تأشيرة للتقل أي سنتين أو ثلاث أو أربع، علما أن هذه النسبة ليست محسوبة ضمن 410.000 تأشيرة.

وفيما يخص بمشروع «بيجو الجزائر» ذكر السيد دريانكورت أن هناك محادثات بين شركة بيجو وشركائها الجزائريين ووزارة الصناعة، وهي «تسير في الطريق الصحيح».

• ق/و

يمثلون أكبر نسبة للقادمين من خارج الاتحاد الأوروبي أكثر من 10 آلاف طبيب جزائري بفرنسا

عدد الأطباء الجزائريين بلغ 10.000 طبيب جزائري يعملون بفرنسا. وأوضحت الدراسة التي أشارت إلى انخفاض يدعو للانشغال في عدد الأطباء العاملين، في وقت يرتفع فيه عدد السكان أن النساء تمثلن 47 بالمائة من الأطباء العاملين بصفة منتظمة، مقابل 38 بالمائة سنة 2007.

ق. و

والمسجلين في قائمة النقاية إلى 30.000 طبيب سنة 2020 حسيما أضافت ذات الدراسة حول الديمغرافية الطبية. ومن بين المتحصلين على شهادات أجنبية، أشارت الدراسة حول الديمغرافية الطبية التي نشرت 10 سنوات بعد تلك التي أنجزت سنة 2007 إلى تسجيل ارتفاع كبير للأطباء المتحصلين على شهادات من رومانيا والذين يبلغ عددهم حاليا 4.254، مشيرا إلى أن هذا العدد تضاعف بسبع مرات منذ سنة 2007، وهو تاريخ دخول البلد في الاتحاد الأوروبي.

وحسب الدراسة، سيبلغ عددهم 4711 سنة 2020، حيث ارتفع العدد بـ56 بالمائة خلال عشر سنوات.

وسبق أن أرجع أطباء فرنسيون في تصريح لـ"المساء" سبب ذلك إلى اختيار المتحصلين على شهادة البكالوريا رومانيا كوجهة لدراسة الطب لعدم قبولهم بكليات الطب الفرنسية التي تشترط معدلات جد عالية والتي تعد الدراسة بها صعبة لا مكانة فيها إلا للكفاءة العالية. الأمر الذي يجعل العديد ينتقل إلى رومانيا التي لا يتطلب الالتحاق بكليات طبها معدلات عالية مثل فرنسا، كما أن التعليم الذي تقدمه عادة ما يكون في متناول الطالب المتوسط.

وسبق أن أعلن رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء الجزائريين الدكتور يقاط بركاني محمد في شهر جانفي الماضي أن

يمثل الأطباء المتحصلون على شهادات من الجزائر 38 بالمائة من مجموع الأطباء خارج الاتحاد الأوروبي، العاملين بانتظام في فرنسا حسيما أكده المجلس الوطني لنقاية أطباء فرنسا.

وكشفت دراسة حول الديمغرافية الطبية أن فرنسا تضم 26.805 طبيب متحصل على شهادة أوروبية أو غير أوروبية إلى غاية 1 جانفي 2017، ويحتل الجزائريون المرتبة الأولى، متبوعين بالسوريين بنسبة 11 بالمائة، المغاربة بـ9 بالمائة، التونسيين بـ7 بالمائة والأطباء المدغشقرين بـ4 بالمائة، مما يمثل ارتفاعا بـ87 نقطة مقارنة بسنة 2007 التي كانت آخر سنة أنجزت فيها مثل هذه الدراسة.

ومن بين هؤلاء الأطباء، هناك 22.619 يعملون بصفة منتظمة، أي 81 بالمائة من مجموع الأطباء.

وتشير الدراسة أيضا إلى أن الأطباء المتحصلين على شهادات خارج فرنسا، العاملين بصفة منتظمة والمسجلين في قائمة نقابة الأطباء إلى غاية 1 جانفي 2017 قدر عددهم بـ22619، من بينهم 22015 متحصلين على شهادات خارج فرنسا ومولودين خارجها أيضا، و604 أطباء متحصلون على شهادات بفرنسا ومولودين بدول أخرى.

ومن المقرر أن يصل عدد الأطباء المتحصلين على شهادات خارج فرنسا

حسبلاوي من بومرداس :

مشروع لإعادة تنظيم مصالح الصحة أمام الوزير الأول قريبا

قطاع الصحة عبر الوطن. في موضوع وفيات الأطفال عند الولادة، لفت الوزير إلى أنه يتم تسجيل حاليا في هذا الإطار، أقل من 60 حالة وفيات عند الولادة، ونطمح إلى بلوغ صفر وفاة لاحقا والعمل جار منذ سنتين في هذا الإطار من أجل وضع مدونة وطنية لمعرفة المخاطر الحقيقية المسببة للوفيات لتفاديها.

وكان الوزير قد استهل زيارته ببلدية بودواو، حيث عاين مشروع إنجاز مستشفى للأمراض العقلية بسعة 120 سرير، ثم معاينة مستشفى الشية ليتقل إلى بلدية برج منايل أين أشرف على تسمية مستشفى المدينة باسم المجاهد «أعمر أو عمران»، قبل أن يتفقد مصالح القطاع ويسمع لانشغالات العمال وكذا عرض حول مشاريع التهيئة والتوسعة.

وببلدية دلس، تفقد الوزير مستشفى المدينة، ليعاين بمدينة بومرداس مشروع إنجاز مستشفى 240 سرير ومشروع إنجاز مدرسة شبه الطبي، ليختم الزيارة بقاء مع إدارات القطاع.

المشاريع لفائدة المواطنين. من جهة أخرى وفيما تعلق بسؤال حول النقص المسجلة في الشبه الطبي وأخصائي الأشعة، رد الوزير بأن هذا المشكل ليس خاصا بالجزائر، إنما هو قائم في عدة دول والدولة تكفلت بهذا الملف، من حيث تكثيف عمليات التكوين، مشيرا إلى أن هناك اقتراحات حلول في المجال ستعرض على الوزير الأول للنظر فيها قريبا.

وأكد الوزير في هذا الصدد أيضا، أن الجزائر لا تعاني عجزا في هذا المجال، إنما هناك «توزيع غير متوازن» للموارد البشرية، سيتم تدارك هذا الأمر تزامنا مع إعادة

تفعيل دور المديرية العامة للتكوين المتواصل بالوزارة، من خلال توقيع، مؤخرا، اتفاق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لرفع عدد المناصب البيداغوجية المفتوحة الموجهة للتخصصات الطبية وشبه الطبية.

فيما تعلق بملف توفير الأمن على مستوى مرافق القطاع، صرح الوزير أن العمل جار حاليا رفقة وزارة الداخلية من أجل وضع جهاز يتكفل ويوفر الأمن بكل مرافق وهيكل



عمل مواتية لمجمل المنتسبين للقطاع عبر كل الوطن.

من جهة أخرى، قال الوزير إن هناك نقائص تسجل في القطاع عبر ولايات الوطن، كالنقص في بعض الأخصائيين، سيتم التكفل بها نهائيا ضمن المشروع المذكور الذي يجري إعداده حاليا بمشاركة مختلف الفاعلين في المجال، بمن فيهم مجمل المنتسبين إلى قطاع الصحة.

كما دعا الوزير في هذا الصدد كذلك، إلى ضرورة رفع التحدي والتقدم إلى الأمام من خلال مخطط إعادة تنظيم القطاع، بغرض التثمين والتكيف مع الإمكانيات والوسائل الجبارة والاستثمارات الضخمة التي وضعتها الدولة في متناول جهاز الصحة من أجل إنجاز مختلف

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مختار حسبلاوي، أمس الأول، ببومرداس، أن القطاع بصدد إعداد مشروع يتضمن اقتراحات ملموسة لإعادة تنظيم مختلف أنظمة الخدمات ومصالح قطاع الصحة عبر الوطن، مع التركيز على خصوصيات كل ولاية على حدة، سيتم تقديمه وعرضه على الوزير الأول أحمد أويحيى قريبا.

أوضح الوزير في ندوة صحفية مقتضبة، عقب زيارة التفقد لهياكل ومشاريع القطاع قيد الإنجاز عبر عدد من بلديات الولاية، أن هذا المشروع من شأنه تحقيق وضمان التوازن في عروض الرعاية الطبية أو العلاج والخدمات، سواء في الرعاية الأساسية أو الثانوية أو الجزئية.

يتضمن هذا المشروع، إستنادا لحسبلاوي، إستراتيجية حقيقية تتضمن ما «نستطيع القيام به» لترقية القطاع نظريا وميدانيا، من حيث التكفل بالمرضى والمواطن الجزائري بشكل عام وضمان ظروف

تربط جامعة باجي مختار بمحيطها الاقتصادي

إبرام 80 اتفاقية تعاون موجهة لإنجاز مشاريع البحث العلمي بعنابة

■ تربط جامعة باجي مختار بعنابة ما لا يقل عن 80 اتفاقية تعاون وشراكة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي يجري في إطارها إنجاز العديد من أعمال البحث والخبرة العلمية حسب ما علم من مسؤولين بلجنة التعاون والتقييم الذاتي بذات الجامعة، وتمثل الاتفاقيات المبرمة الإطار العملي لإنجاز مشاريع بحث علمي لفائدة القطاع الاقتصادي المحلي تعالج إشكاليات تنمية وأخرى خاصة بالإدارة والحكامة والتسيير والتحكم في التطبيقات الرقمية.

وتأتى في مقدمة اتفاقيات الشراكة المبرمة في هذا الإطار تلك التي تربط مخبر البحث المختص في تسيير الأعمال الإلكترونية للوثائق الذي ينشط بقسم الإعلام الآلي لجامعة عنابة بشركة سونلغاز. وتم في هذا الإطار إنجاز مشروع خاص بترشيد الاستغلال الطاقوي من طرف فريق البحث التابع لهذا المخبر وذلك لفائدة شركة سونلغاز.

وتضمن مشروع البحث الذي تم تسليمه لشركة سونلغاز إنجاز تطبيق برنامج إلكتروني «لوجيستال» يمثل في إعداد منظومة إلكترونية لتحديد الاحتياجات الحقيقية من هذه الطاقة وترشيدها وتوزيعها.

ويعتبر المسؤولون بكل من جامعة عنابة ووحدة عنابة لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز هذه الشراكة زمثالا للتعاون المثمر ما بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي الشيء الذي مكن من توسيع الشراكة التي تربط هذا المخبر للبحث بشركة سونلغاز لتشمل سنة 2018 إنجاز مشاريع بحث خاصة بترشيد استغلال وتوزيع طاقة الغاز وترقية الخدمات المرتبطة بهذه الخدمة العمومية.

ويتوقع ترقية التعاون ما بين مخبر البحث بجامعة باجي مختار لتشمل العديد من مجالات النشاط وذلك باعتماد نظرة استشرافية تمكن من معالجة الإشكالية المرتبطة بالتنمية المحلية كما أشار إلى ذلك مسؤولون بلجنة التقييم الذاتي لجامعة عنابة.

تقامل داخل الجامعة



● إضافة إلى التهديدات التي أعلن عنها مؤخرا المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي والبحث العلمي «كناس» بجناحين وتأكيد على توجهه نحو شن إضرابات داخل الجامعة، أعلن بدوره الأمين العام للاتحاد العام الطلابي الحر، صلاح الدين دواجي، عن ارتقاب دخول تسعة جامعات وهي الجلفة، تيارت مستغانم، الشلف، أم البواقي، بومرداس، الجزائر، خنشلة وسيدي بلعباس في إضراب بداية من الغد، كما شدد على أن المجلس الوطني لهذا التنظيم الطلابي سيعقد الأيام الجاريه بهدف دراسة خيار الدخول في إضراب وطني، مبررا ذلك بما أسماه «سياسية الهروب إلى الأمام وغلاق باب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين التي تنتهجها الوزارة».. يأتي ذلك موازاة مع اللقاءات التي يجريها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، مع التنظيمات الطلابية والنقابية النشطة بالقطاع، آخرها اللقاء الذي عقده أمس الأول مع النقابة الوطنية للأستاذة الجامعيين.

بسبب عزوف المتعاملين عن المشاركة في الصفقات

إمكانية اللجوء إلى الجامعات و مراكز التكوين لتموين المطاعم المدرسية

وطباخين متخصصين، كما أنه لا يملك رئيسا لمصلحة الإطعام، على الرغم من أنه رفع بطاقة تقنية لـ «المير» شهر فيفري الماضي، جاء فيها ذكر كامل الاحتياجات بالتفصيل، مطالبا من رئيس البلدية بالإسراع لحل الإشكال الحاصل حتى يتسنى له إتمام الترتيبات اللازمة في أسرع الأوقات، ليعد «المير» بالتكفل بالأمر في أسرع وقت.

يذكر أن ممثل الحنازين بالاتحاد الولائي للتجار، كان قد صرح للنصر أن عددا من الحنازين ينتظرون استلام مستحقات تموينهم للمدارس لمدة تقارب الثلاث سنوات، وهو ما قد يفسر عزوف مشاركتهم في المناقصة التي تم الإعلان عنها في وقت سابق، زيادة على ذلك فقد اتهمت مديرية التربية البلديات في عدة مناسبات، بعدم تحملها لمسؤوليتها فيما يخص الإطعام المدرسي وذلك بعد أن تم تسجيل العديد من الاختلالات في أغلبها.

عبد الله ب.

الإشكال، سيما وأن الاحتياجات الخاصة بالمصلحة قد قدمت شهر فيفري الماضي. وأضاف ذات المتحدث أنه ورغم الإعلان عن المناقصة الخاصة باقتناء المواد الغذائية الأساسية منذ مدة، إلا أنه لم يتقدم أي ممن بالخبز واللحوم الحمراء والبيضاء، دون أن يكشف عن السبب، فيما طالب منه رئيس دائرة قسنطينة الاتصال بمختلف المومنين المتعاقدين مع مراكز التكوين المهني والجامعات ومختلف الهيئات الأخرى كالمستشفيات، للمشاركة في استشارة، على أن يتم الانتهاء من كل هذه الإجراءات في ظرف لا يتعدى الأسبوع، حتى يتمكن التلاميذ من تناول الوجبات ابتداء من يوم الأحد 22 أكتوبر، وهو الأمر الذي اعتبره ذات المتحدث بشبه المستحيل في ظل الظروف الحالية.

زيادة على ذلك، تحدث مدير الشؤون التربوية والثقافية والرياضية عن عدم وجود موظفين على مستوى المطاعم

دق مدير الشؤون التربوية والثقافية والرياضية ببلدية قسنطينة جرس الإنذار، حول وضعية المطاعم التربوية، وذلك لعدم الشروع في الإجراءات التعاقدية مع المومنين، كما طالب بضرورة تدخل «المير» من أجل معالجة الكثير من النقاط المتأخرة، خاصة ما تعلق بتوظيف عمال مختصين وتعيين رئيس مصلحة المدير وفي إجابته على سؤال أحد المنتخبين خلال الدورة العادية للمجلس الشعبي البلدي أول أمس، أندر من تفاقم المشاكل والنقص المسجلة على مستوى المؤسسات التربوية، موضحا أن البلدية تتوفر على 137 مدرسة بها 106 مطعم مدرسي، إلى جانب مطعم مركزي مهمته توزيع الوجبات على 10 مؤسسات، ليضيف أن الوضع الحالي لا يبشر بخير، سيما وأن انتقادات لاذعة وجهت لبلدية قسنطينة خلال اجتماع تقييمي نظم منذ مدة على مستوى الدائرة، حيث دعا رئيس البلدية التدخل بشكل مستعجل لحل

ندوة حول الممارسة الإعلامية بالمسيلة . . الواقع والرهانات

وحسب نائب رئيس جمعية القلم للصحافة والإعلام، احمد حجاب، فإن الندوة يشارك فيها بالإضافة إلى أساتذة وطلبة قسم الإعلام بجامعة المسيلة المكلفون بالإعلام على مستوى عدد من الهيئات الرسمية بالولاية على غرار ولاية المسيلة، المجلس الشعبي الولائي، الأمن الوطني، الدرك الوطني، الحماية المدنية، المجلس القضائي والجامعة. كما تنظم على هامش الندوة دورة رياضية في كرة القدم داخل القاعة يشارك فيها فرق الصحافة المكتوبة والإذاعة المحلية الدرك الوطني والأمن الوطني بمبادرة من مديرية الشباب والرياضة. كما سطر مكتب الجمعية - حسب رئيسها الأستاذ الطيب بوداود - ندوة إعلامية لفائدة المراسلين المحليين حول سلطة الضبط السلمي البصري والصحافة المكتوبة بالإضافة إلى ندوات تكوينية تركز على الاطر القانونية واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الميدان الصحفي. بأميرة



الصحافة والتحولت الجديدة في المشهد الإعلامي الجزائري ومدخلة الصحفي عبد الحميد العيادي حول واقع الممارسة الصحفية المحلية

الموضوع على غرار مداخلة الدكتور حمزة خضري حول الإطار القانونية والتنظيمية لمهنة الصحفي في الجزائر ومدخلة الدكتور محمد دحماني حول أخلاقيات مهنة

يشارك فيها إعلاميو الولاية وذلك بمناسبة إحياء اليوم الوطني للصحافة المصادف لـ 22 أكتوبر، حيث سيقدّم أساتذة من الجامعة وإعلاميون مداخلات حول

تنظم جمعية القلم للصحافة والإعلام لولاية المسيلة ندوة إعلامية حول الممارسة الإعلامية المحلية... الواقع والرهانات "المسيلة أنموذجاً" بالمركز الثقافي الإسلامي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رقم التعريف الجبائي: 099228015000635

إعلان عن طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 07 / 2017

تعلن جامعة محمد بوضياف عن طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا
لمشروع: اقتناء تجهيزات علمية لفائدة مخبر تحليل الإشارات والأنظمة.
للحصول التالية:

حصة رقم 03 : اقتناء و تركيب و تشغيل تجهيزات القياس

بإمكان المؤسسات المهتمة بالإعلان عن طلب العروض ، المختصين في المجال ، ولديهم قدرات تقنية، مالية وخبرة مهنية لازمة لتنفيذ المشروع مدعوون لسحب دفتر الشروط ،
التعهد يتضمن : ملف الترشيح ، العرض التقني، العرض المالي ، ويكون مرفق بالوثائق المنصوص عليها في المادة الرابعة من دفتر الشروط الملف التقني الصفحة 12 .
تسحب دفاتر الشروط من مقر مديرية جامعة المسيلة - نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه- الطابق الرابع- مكتب رقم 40 .
يوضع ملف الترشيح والملف التقني والعرض المالي في أظرفة منفصلة ومغلقة بإحكام يبين فيها تسمية المؤسسة ومرجع عروض تقدم طلب العروض وموضوعه ، وتتضمن عبارة ملف الترشيح أو عرض تقني أو عرض مالي ، حسب الحالة ، وتوضع هذه الأظرف في ظرف آخر مقل بإحكام ،ميهم ويودع لدى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة لدى أمانة نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه يحمل عبارة:

إلى السيد مدير : مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة
طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا
رقم: 07 / 2017
لمشروع : اقتناء تجهيزات علمية لفائدة مخبر تحليل الإشارات و الأنظمة
"لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض"

حددت مد تحضير العروض ب 21 يوم ابتداء من أول يوم لصدر الإعلان عن طلب العروض في اليوميات الوطنية أو النشرة الرسمية للمتعامل العمومي.

يتم إيداع العروض في اليوم الأخير من مدة تحضير العروض إلى غاية الواحدة و النصف (13:30) بعد الظهر. و إذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن تاريخ إيداع العروض يمدد إلى غاية يوم العمل الموالي. في نفس التوقيت (13:30).

يبقى المتعهدون ملزمون بعروضهم مدة 90 يوم ابتداء من تاريخ إيداع العروض.

المتعهدون مدعوون لحضور جلسة فتح الأظرفة التقنية والمالية التي ستعقد بمقر مديرية جامعة محمد بوضياف قاعة الاجتماعات الطابق الخامس بالقرب الجامعي الجديد طريق البرج في اليوم الموافق لآخر أجل لإيداع العروض على الساعة الثانية بعد الزوال (14:00سا) وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن يوم فتح الأظرف يؤجل إلى غاية يوم العمل الموالي في نفس التوقيت (14:00سا)

ملاحظة : الوثائق المرفقة للعروض يجب أن تكون سارية المفعول وواضحة .

إعلان عن طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 2017/06

تعلن جامعة محمد بوضياف عن طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لمشروع: تجهيزات علمية لتدعيم الأعمال التطبيقية "شطر 2014" لفائدة جامعة المسيلة للحصص التالية:

حصة رقم 01: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الهندسة الكهربائية
حصة رقم 02: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر علوم الطبيعة والحياتة
حصة رقم 03: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الميكروبيولوجيا والكيمياء الحيوية
حصة رقم 05: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات ورشة الطوبوغرافيا
حصة رقم 06: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الهندسة المدنية
بإمكان المؤسسات المهتمة بالإعلان عن طلب العروض، المختصين في المجال، ولديهم قدرات تقنية، مالية وخبرة مهنية لازمة لتنفيذ المشروع مدعوون لسحب دفتر الشروط، والتعميد يتضمن: ملف الترشيح، العرض التقني، العرض المالي، ويكون مرفق بالوثائق المنصوص عليها في المادة الرابعة من دفتر الشروط الملف التقني الصفحة 12.

تسحب دفتر الشروط من مقر مديرية جامعة المسيلة - نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه الطابق الرابع- مكتب رقم 40.
يوضع ملف الترشيح والملف التقني والعرض المالي في أطراف منفصلة ومغلقة بإحكام. يبين فيها تسمية المؤسسة ومرجع عروض تقدم طلب العروض وموضوعه، وتتضمن عبارة ملف الترشيح أو عرض تقني أو عرض مالي، حسب الحالة، وتوضع هذه الأطراف في طرف آخر مغلق بإحكام، يبيهم ويودع لدى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة لدى أمانة نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه يحمل عبارة:

إلى السيد مدير: مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة
طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا
رقم: 2017/06
لمشروع: تجهيزات علمية لتدعيم الأعمال التطبيقية "شطر 2014" لفائدة جامعة المسيلة
لحصص مختلفة
"لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأطراف وتقييم العروض"

حددت مدة تحضير العروض ب 21 يوم ابتداء من أول يوم لصنود الإعلان عن طلب العروض في اليوميات الوطنية أو النشرة الرسمية للمتعامل العمومي.
يتم إيداع العروض في اليوم الأخير من مدة تحضير العروض إلى غاية الواحدة والنصف (13:30) بعد الظهر. وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن تاريخ إيداع العروض يمدد إلى غاية يوم العمل الموالي. في نفس التوقيت (13:30).
يبقى المتعهدون ملزمون بعروضهم مدة 90 يوم ابتداء من تاريخ إيداع العروض.

المتعهدون مدعوون لحضور جلسة فتح الأطراف التقنية والمالية التي ستعقد بمقر مديرية جامعة محمد بوضياف قاعة الاجتماعات الطابق الخامس بالقطب الجامعي الجديد طريق البرج في اليوم الموافق لآخر أجل لإيداع العروض على الساعة الثانية بعد الزوال (14:00س) وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن يوم فتح الأطراف يؤجل إلى غاية يوم العمل الموالي في نفس التوقيت (14:00س)
ملاحظة: الوثائق المرفقة للعروض يجب أن تكون سارية المفعول وواضحة.

ANEP: 525 729

البلاد 14 أكتوبر 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

رقم التعريف الجبائي: 099228015000635.

إعلان عن طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 2017/08

تعلن جامعة محمد بوضياف عن طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا لمشروع: اقتناء تجهيزات علمية لفائدة مخبر فيزياء و كيمياء المواد بجامعة المسيلة للحصص التالية

حصة رقم 01: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات الإعلام الألي
حصة رقم 02: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات البرمجيات العلمية
حصة رقم 03: اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات تقنية- الطاقة الشمسية.

بإمكان المؤسسات المهتمة بالإعلان عن طلب العروض، المختصين في المجال، ولديهم قدرات تقنية، مالية وخبرة مهنية لازمة لتنفيذ المشروع مدعوون لسحب دفتر الشروط، والتعميد يتضمن: ملف الترشيح، العرض التقني، العرض المالي، ويكون مرفق بالوثائق المنصوص عليها في المادة الرابعة من دفتر الشروط الملف التقني الصفحة 12.
تسحب دفتر الشروط من مقر مديرية جامعة المسيلة - نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه الطابق الرابع- مكتب رقم 40.

يوضع ملف الترشيح والملف التقني والعرض المالي في أطراف منفصلة ومغلقة بإحكام. يبين فيها تسمية المؤسسة ومرجع عروض تقدم طلب العروض وموضوعه، وتتضمن عبارة ملف الترشيح أو عرض تقني أو عرض مالي، حسب الحالة، وتوضع هذه الأطراف في طرف آخر مغلق بإحكام، يبيهم ويودع لدى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة لدى أمانة نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه يحمل عبارة:

إلى السيد مدير: مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة
طلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا
رقم: 2017/08
لمشروع: اقتناء تجهيزات علمية لفائدة مخبر فيزياء و كيمياء المواد بجامعة المسيلة
لحصص مختلفة
"لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأطراف وتقييم العروض"

حددت مدة تحضير العروض ب 21 يوم ابتداء من أول يوم لصنود الإعلان عن طلب العروض في اليوميات الوطنية أو النشرة الرسمية للمتعامل العمومي.
يتم إيداع العروض في اليوم الأخير من مدة تحضير العروض إلى غاية الواحدة والنصف (13:30) بعد الظهر. وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن تاريخ إيداع العروض يمدد إلى غاية يوم العمل الموالي. في نفس التوقيت (13:30).
يبقى المتعهدون ملزمون بعروضهم مدة 90 يوم ابتداء من تاريخ إيداع العروض.

المتعهدون مدعوون لحضور جلسة فتح الأطراف التقنية والمالية التي ستعقد بمقر مديرية جامعة محمد بوضياف قاعة الاجتماعات الطابق الخامس بالقطب الجامعي الجديد طريق البرج في اليوم الموافق لآخر أجل لإيداع العروض على الساعة الثانية بعد الزوال (14:00س) وإذا صادف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإن يوم فتح الأطراف يؤجل إلى غاية يوم العمل الموالي في نفس التوقيت (14:00س)
ملاحظة: الوثائق المرفقة للعروض يجب أن تكون سارية المفعول وواضحة.

ANEP: 525 725

البلاد 14 أكتوبر 2017

L'AMBASSADEUR DE FRANCE AU CLUB DES ENTREPRENEURS
ET INDUSTRIELS DE LA MITIDJA

VOLONTÉ D'ÉTABLIR DES PARTENARIATS

L'ambassadeur de France en Algérie, M. Xavier Driencourt, a appelé, à Blida, à promouvoir la coopération entre les deux pays dans les domaines de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la culture.

Dans une déclaration à la presse à l'occasion de sa visite à Blida, sur invitation du Club des entrepreneurs et industriels de la Mitidja, M. Driencourt a fait part de la volonté de son pays d'«établir des partenariats avec les universités et grandes algériennes écoles, et d'ouvrir des centres culturels français dans d'autres villes algériennes, en sus d'Alger, Annaba et Oran», relevant que le nombre d'étudiants algériens inscrits dans les universités françaises a atteint 25.000 étudiants. Evoquant l'éventualité d'un partenariat avec les industriels de la Mitidja, l'ambassadeur français a indiqué qu'il «était possible de développer un partenariat dans le domaine de l'agroalimentaire, vu le caractère agricole de la région».

Pour ce qui est de la balance commerciale, le diplomate a fait savoir que la France était le deuxième partenaire économique de l'Algérie, après la Chine. S'agissant de la visite du président français, Emanuel Macron en Algérie, M. Driencourt a indiqué qu'une «visite est prévue», précisant qu'il s'agit d'une visite d'Etat qu'il faut «préparer». «Nous sou-



tons à la disposition de nos amis algériens pour arrêter ensemble une date», a-t-il dit. Concernant le problème des visas, le diplomate a affirmé qu'il était «en voie de règlement», ajoutant que «des solutions seront proposées avant fin 2017».

«Le problème est avec le consulat et le partenaire administratif», a-t-il précisé soulignant que le passage du système traditionnel au système moderne n'est pas toujours facile et entraîne sou-

vent des difficultés». Il a ajouté que 200.000 visas avaient été octroyés aux Algériens en 2012, le nombre a doublé actuellement pour atteindre 410.000 visas. Concernant le projet Peugeot Algérie, M. Driencourt a indiqué que des entretiens entre la société Peugeot, ses partenaires algériens et le ministère de l'Industrie «sont en cours et en bonne voie». Au sujet du problème des archives algériennes en France, il a précisé que «des groupes de travail sont à pied

d'œuvre». A une question sur les difficultés que rencontrent les entreprises françaises en Algérie, l'ambassadeur français a affirmé qu'il y a certes des «difficultés mais de grandes sociétés ont tout de même réussi à accéder au secteur industriel algérien à l'instar des groupes Lafarge, Belle, Danone, Renault et Peugeot qui sont parvenus à s'adapter et à trouver des partenaires algériens». Il a précisé que «la démarche est difficile pour les petites et moyennes industries françaises qui ne connaissent pas bien le marché algérien et n'arrivent pas à y accéder. Notre rôle en tant qu'institutions, administration et ambassades des deux pays est d'expliquer comment surmonter ces difficultés», a-t-il dit. Lors de sa visite à Blida, l'ambassadeur français s'est rendu à l'Institut des Sciences et Techniques appliquées créé l'année dernière dans le cadre d'un partenariat franco-algérien et spécialisé dans l'agroalimentaire, ainsi qu'au groupe «SIM» (Semoulerie industrielle de la Mitidja), au siège du club des entrepreneurs et industriels de la Mitidja et à l'imprimerie Mauguin. (APS)

ÉCOLE DES HAUTES ÉTUDES COMMERCIALES DE KOLÉA 400 CANDIDATS AU CONCOURS D'ACCÈS AU DOCTORAT

L'École des hautes études commerciales de Koléa (Tipasa) a réceptionné près de 400 dossiers de candidature au concours d'accès à la formation doctorale de 3^e cycle, prévu aujourd'hui dans les filières de management et marketing dans le sport, et gouvernance, entrepreneuriat et affaires internationales, a-t-on appris mercredi dernier auprès de la direction de l'établissement. Selon les mêmes services, quelque 385 candidats ont été sélectionnés pour passer ce concours de l'EHEC, organisé au titre de l'année universitaire 2017-2018.

Les postes doctorants convoi-

tés sont relatifs à huit postes dans la filière des sciences de la gestion, spécialité gouvernance, entrepreneuriat et affaires internationales, en plus de trois autres postes dans la filière des sciences commerciales, spécialité Management et marketing dans le sport. Ce grand nombre de candidatures a été expliqué par l'importance de ces deux spécialités, jugées par la même source en conformité avec les besoins actuels du marché national du travail, à l'image du domaine sportif, qui est en ce moment déficitaire en managers professionnels, au même titre que le secteur de l'en-

trepreneuriat, qui a grand besoin de professionnels avec des compétences de haut niveau susceptibles de constituer une valeur ajoutée pour les entreprises, est-il observé. La sélection des dossiers des candidats, détenteurs d'un Master, s'est déroulée à la Direction de la formation doctorale, de la recherche scientifique et du développement technologique, de l'innovation et de la promotion de l'entrepreneuriat relevant de l'EHEC. L'École des hautes études commerciales de Koléa fait partie des grandes écoles du pays assurant une formation en post-graduation (Master et plus), dont

les diplômés sont très demandés par les plus grandes entreprises nationales économiques et de services, particulièrement celles activant dans la téléphonie mobile. Cet établissement assure une formation Master dans six spécialités : Manager entrepreneur, Logistique et distribution, Finance et comptabilité, Management, Marketing, et Gestion des ressources humaines.

Près de 1.550 étudiants sont inscrits en Master dans ces six spécialités, au titre de cette année universitaire, contre 396 diplômés sortants en Master, l'année dernière. (APS)

UNIVERSITÉ D'ORAN-2 UN CHERCHEUR ÉLU VICE-PRÉSIDENT D'UNE SOCIÉTÉ SAVANTE INTERNATIONALE

Le professeur-chercheur algérien, Habib Tiliouine, de la Faculté des sciences sociales de l'Université d'Oran-2 Mohamed-Ben Ahmed, a été élu vice-président de la Société savante internationale «ISQOLS» (The International Society for Quality-of-Life Studies) dédiée à la recherche en qualité de vie, a-t-on appris mercredi dernier à Oran auprès du concerné.

«Siégeant à Phoenix aux Etats-Unis, l'ISQOLS œuvre depuis sa création, en 1995, à promouvoir la recherche sur la qualité de vie», a déclaré le Pr Tiliouine, ajoutant que son élection au sein du comité exécutif de cette institution, pour l'exercice 2017/2018, honore «l'ensemble de la communauté académique algérienne».

Ce sociologue, qui est directeur du Laboratoire de recherche en Processus éducatifs et contexte social (PECS), créé en 2001 à l'Université d'Oran-2, a mené plusieurs études, notamment autour de la qualité de vie et du bien-être de l'enfance en Algérie. Il a fait part,



dans ce contexte, des préparatifs d'une nouvelle étude sociologique sur le bien-être de l'enfance en Algérie, laquelle donnera lieu à des recommandations visant à «consolider les aspects satisfaisants» et à «inverser les sentiments moins positifs par des interventions appropriées».

A l'échelle internationale, le Pr Tiliouine a

contribué à l'élaboration d'une étude sur «le bien-être de l'enfance dans le monde», initiée par un réseau leader en investigation sociale, basé à l'Université Goethe de Francfort (Allemagne), où l'Algérie est le seul pays arabe représenté. Ce chercheur algérien a, aussi à son actif, une trentaine de publications internationales dont un ouvrage sur *Le développement social des sociétés islamiques*, coordonné par ses soins avec son homologue Richard Estes de l'université de Pennsylvanie (Etats-Unis). Il a, en outre, fait partie de l'équipe des rédacteurs pour le continent africain du Rapport international du Bonheur 2017 réalisé pour le compte de l'Organisation des Nations Unies (ONU) qui a institué, depuis 2012, une journée internationale du Bonheur (20 mars) pour promouvoir cette notion comme «un objectif humain fondamental».

La qualité des travaux du Pr Tiliouine lui a déjà valu, en 2015, le «Research Fellow Award», récompense scientifique honorifique instituée par la Société savante indiquée.

UNIVERSITÉ ABOUBEKR-BELKAÏD DE TLEMCCEN **OBTENTION D'UN FINANCEMENT EUROPÉEN**

L'université Aboubekr-Belkaid de Tlemcen (UABT) a obtenu un financement européen d'un montant de près de 1,4 million d'euros dans le cadre du programme Intra-Afrique, a-t-on appris du rectorat. Cette enveloppe est destinée à la coopération entre les universités et les établissements de l'enseignement supérieur africains et l'encouragement de la mobilité des étudiants entre les universités du continent, a-t-on indiqué. En étroite coordination avec le ministère de tutelle, l'UABT qui a répondu à un appel à projets initié par l'Union européenne (UE) à travers l'Agence exécutive Education, Audiovisuel et Culture (EACEA), a été l'une des sept universités africaines à obtenir ce financement sur les 68 demandes enregistrées, a expliqué le rectorat, rappelant qu'il s'agit-là d'une «première nationale». Cette agence européenne est responsable de la gestion du programme, en collaboration avec la Commission de l'Union africaine (CUA), sous la supervision de la direction générale de la coopération internationale et du développement de la Commission européenne. L'objectif du programme est d'améliorer les compétences et les qualifications des étudiants et du personnel grâce à une meilleure mobilité entre les pays d'Afrique, a-t-on encore expliqué. Le renforcement de la coopération entre les établissements d'enseignement supérieur en Afrique permettra d'accroître l'accès à un enseignement de qualité, encouragera les étudiants africains et leur permettra d'entreprendre des études de troisième cycle sur le continent africain, a-t-on poursuivi.

Il est à rappeler que l'UABT abrite déjà l'Institut africain de l'eau et de l'énergie, d'où sont sorties deux promotions de master. (APS)

LAGHOUAT **OUVERTURE DE 76 POSTES DOCTORANTS**

Au moins 76 postes doctorants de troisième cycle (système LMD) ont été ouverts cette année à l'université Amar-Thelidji à Laghouat, a-t-on appris auprès du rectorat. Les concours d'accès seront organisés très prochainement pour les candidats à ces postes prévus dans 11 spécialités, au titre de la formation en post-graduation 2017-2018, a affirmé le recteur, Pr Djamel Benbartal. Ces postes sont répartis entre les filières ès-Sciences et ès-Lettres (34), les spécialités de Technologie et Droit et sciences politiques (15 chacune), tandis que les 12 postes restants sont prévus pour les sciences économiques et les sciences sociales et humaines, a-t-il précisé. Les effectifs en post-graduation Magistère (système classique) et Doctorat (LMD) ont atteint l'an dernier les 1.067 étudiants inscrits dans 103 spécialités, rappelle la même source.

En matière d'encadrement, 25 maîtres-assistants "B" seront recrutés, portant ainsi les effectifs d'enseignants à 946, dont 291 avec grade de professeur, a fait savoir le même responsable. L'université Amar-Thelidji compte actuellement plus de 30.000 étudiants répartis entre neuf facultés et un institut d'Education physique et sportive.

Enseignement supérieur et recherche scientifique

L'ambassadeur de France en Algérie appelle au renforcement de la coopération bilatérale

L'ambassadeur de France en Algérie, M. Xavier Driencourt, a appelé, jeudi à Blida, à promouvoir la coopération entre les deux pays dans les domaines de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la culture. Dans une déclaration à la presse à l'occasion de sa visite à Blida, sur invitation du Club des entrepreneurs et industriels de la Mitidja, M. Driencourt a fait part de la volonté de son pays d'«établir des partenariats avec les universités et grandes algériennes écoles, et d'ouvrir des centres culturels français dans d'autres villes algériennes, en sus d'Alger, Annaba et Oran», relevant que le nombre d'étudiants algériens inscrits

dans les universités françaises a atteint les 25 000. Evoquant l'éventualité d'un partenariat avec les industriels de la Mitidja, l'ambassadeur français a indiqué qu'il «était possible de développer un partenariat dans le domaine de l'agroalimentaire vu le caractère agricole de la région». Pour ce qui est de la balance commerciale, le diplomate a fait savoir que la France était le deuxième partenaire économique de l'Algérie après la Chine. S'agissant de la visite du président français, Emmanuel Macron en Algérie, M. Driencourt a indiqué qu'une «visite est prévue», précisant qu'«il s'agit d'une visite d'Etat qu'il faut préparer». «Nous restons à la disposition de

nos amis algériens pour arrêter ensemble une date», a-t-il dit. Concernant le problème des visas, le diplomate a affirmé qu'il était «en voie de règlement», ajoutant que «des solutions seront proposées avant fin 2017». «Le problème est avec le consulat et le partenaire administratif», a-t-il précisé, soulignant que «le passage du système traditionnel au système moderne n'est pas toujours facile et entraîne souvent des difficultés». Il a ajouté que 200 000 visas avaient été octroyés aux Algériens en 2012, le nombre a doublé actuellement pour atteindre 410 000 visas. Concernant le projet Peugeot Algérie, M. Driencourt a indiqué que des entretiens entre

la société Peugeot, ses partenaires algériens et le ministère de l'Industrie «sont en cours et en bonne voie». Au sujet du problème des archives algériennes en France, il a précisé que «des groupes de travail sont à pied d'œuvre». A une question sur les difficultés que rencontrent les entreprises françaises en Algérie, l'ambassadeur français a affirmé qu'il y a certes des «difficultés mais de grandes sociétés ont tout de même réussi à accéder au secteur industriel algérien à l'instar des groupes Lafarge, Belle, Danone, Renault et Peugeot, qui sont parvenus à s'adapter et à trouver des partenaires algériens». Il a précisé que la démarche est difficile pour les

petites et moyennes industries françaises qui ne connaissent pas bien le marché algérien et n'arrivent pas à y accéder. Notre rôle en tant qu'institutions, administration et ambassades des deux pays est d'expliquer comment surmonter ces difficultés, a-t-il dit. Lors de sa visite à Blida, l'ambassadeur français s'est rendu à l'Institut des sciences et techniques appliquées créé l'année dernière dans le cadre d'un partenariat franco-algérien et spécialisé dans l'agroalimentaire, ainsi qu'au groupe «SIM» (Semoulerie industrielle de la Mitidja), au siège du Club des entrepreneurs et industriels de la Mitidja et à l'imprimerie Mauguin.

Anis Y.

L'importance de la gestion intégrée et de la valorisation des rejets miniers soulignée



L'importance de la gestion intégrée des rejets miniers et de leur valorisation en vue d'un développement durable dans le domaine de l'industrie minérale qui préserve l'environnement a été soulignée jeudi dernier à Annaba par les participants au 3^e séminaire international sur l'industrie minérale et l'environnement. Lors de cette rencontre de deux jours, tenue à l'Université Badji-Mokhtar, les intervenants ont estimé que les entreprises activant dans l'exploitation des minéraux sont appelées, dans le cadre de l'orientation stratégique vers le développement durable, à adopter une gestion intégrée des rejets miniers et à se tourner vers leur valorisation. Le P^r Mohamed Laïd Boukeloul de l'Université d'Annaba a estimé, à ce propos, que la valorisation des rejets miniers peut générer des revenus «conséquents» pour les entreprises exploitant les mines tout en permettant de protéger l'environnement et la santé de la population. Il a insisté dans ce contexte sur l'adoption des technologies modernes d'exploitation minière ainsi que la réhabilitation et la restauration des sites miniers dont l'exploitation arrive à terme. Cette rencontre scientifique a réuni des experts dans les filières liées aux mines et minéraux des universités nationales ainsi que de quatre pays, à savoir la Tunisie, la Turquie, le Canada et l'Ukraine. En marge de la cérémonie d'ouverture du séminaire, deux conventions ont été signées entre l'Université d'Annaba, le groupe Altro des travaux routiers de Skikda et la Société des mines de fer de Tébessa, pour lancer des projets de recherche en matière d'exploitation minière et de valorisation des rejets miniers.

L'AMBASSADEUR DE FRANCE À BLIDA

«La force de l'Algérie, c'est sa jeunesse»

Lors d'une visite effectuée jeudi dernier à Blida, Xavier Driencourt, ambassadeur de France en Algérie, a indiqué que la force de l'Algérie, c'est sa jeunesse. Selon lui, «dans certains pays, c'est une difficulté d'avoir des jeunes, mais en Algérie, c'est un potentiel, car ce sont de jeunes entrepreneurs qui ont envie de construire quelque chose». «Ce qui m'a frappé par rapport à mon précédent séjour, il y a quelques années, c'est que vous êtes dans un monde plus connecté et sans frontières. Les jeunes peuvent avoir des expériences dans différents pays, comparer leur formation, leur succès, leur échec et échanger parfois avec d'autres pays», a-t-il ajouté. «C'est quelque chose d'absolument exceptionnelle», a clamé l'ambassadeur. Le diplomate a eu des entretiens avec le wali de Blida et des opérateurs économiques de la région pour établir des accords de coopération dans l'agro-alimentai-

re et l'agro-industrie. Il annoncera, d'ailleurs, l'arrivée d'une délégation de la région Auvergne-Rhône-Alpes pour prospecter les possibilités de coopération dans la région de la Mitidja. «Je pense qu'il faut sortir d'Alger pour voir la réalité du pays. Alger n'est pas l'Algérie tout comme Paris n'est pas la France. Hier, j'étais à Hassi

Mesaoud et la semaine prochaine, je serai à Biskra. J'ai visité déjà 43 wilayas durant mon premier séjour», a expliqué l'ambassadeur qui s'est dit impressionné par les changements positifs intervenus en Algérie depuis son départ en 2012. «Il y a certes encore des difficultés, mais il faut se rendre compte de la réalité», a-t-il estimé. A une question sur son retour en Algérie, il a affirmé qu'«il est



revenu avec beaucoup d'idées pour reconquérir le terrain perdu au profit des Chinois».

«La concurrence chinoise est une réalité, pas uniquement en Algérie, mais dans d'autres pays aussi. Même en Europe et aux Etats-Unis», a

indiqué le diplomate. Evoquant les difficultés économiques que traverse l'Algérie et le rôle de la France pour l'aider à surmonter ses problèmes, il a soutenu que «cette période peut être l'occasion pour l'Algérie qui veut diversifier son économie de sortir de la dépendance à la rente pétrolière». «Il faut que nos institutions, nos entreprises et nos universités soient

présentes durant cette période», a-t-il renchéri. En matière de coopération dans le domaine de l'éducation et de la formation, l'ambassadeur s'est montré peu prolix préférant d'abord «en parler avec les autorités algériennes». Il a tenu, néanmoins, à rappeler que Campus France en Algérie, qui compte 25.000 étudiants, est le premier dans le monde. Selon lui, «les projets futurs exigent des efforts dans l'apprentissage de la langue, un partenariat plus soutenu avec les universités et les écoles françaises».

Pour ce qui est de la délivrance des visas, l'ambassadeur a expliqué que la situation est en voie de règlement. En 2012, lorsqu'il était ambassadeur, 200.000 visas ont été délivrés, et ce nombre a doublé pour atteindre les 410.000. Il précisera qu'un tiers des demandes est refusé et 40% sont des visas de circulation qui ne sont pas comptabilisés.

■ M. Benkeddada

Laghouat : 76 postes de doctorants (LMD) ouverts à l'université Amar Thelidji

Les concours d'accès seront organisés très prochainement pour les candidats à ces postes prévus dans 11 spécialités, au titre de la formation en post-graduation 2017-2018, a affirmé le recteur, P^r Djamel Benbartal. Ces postes sont répartis entre les filières es-sciences et es-lettres (34), les spécialités de technologie et droit et sciences politiques (15 chacune), tandis que les 12 postes restants sont prévus pour les sciences économiques et les sciences sociales et humaines, a-t-il précisé. Les effectifs en post-graduation magistère (système classique) et doctorat (LMD) ont atteint l'an dernier les 1067 étudiants inscrits dans 103 spécialités, rappelle la même source. En matière d'encadrement, 25 maîtres-assistants seront recrutés, portant ainsi les effectifs d'enseignants à 946, dont 291 avec grade de professeur, a fait savoir le même responsable.

À BLIDA, L'AMBASSADEUR DE FRANCE PARLE DE LA COOPÉRATION ÉCONOMIQUE ALGÉRO-FRANÇAISE

Xavier Driencourt : "Nous avons perdu du terrain"

"La concurrence chinoise est une réalité, pas uniquement en Algérie, mais dans d'autres pays", a reconnu le diplomate français.

L'ambassadeur de France en Algérie, Xavier Driencourt, a effectué, jeudi, une visite de travail dans la wilaya de Blida. Une visite mise à profit pour, aussi, aborder l'état de la relation économique algéro-française et les opportunités de coopération. Le diplomate français reconnaît d'emblée qu'en la matière, son pays a perdu du terrain et qu'il a pour mission de le récupérer. Il a expliqué, dans ce sens, que la Chine est présente en force en Algérie et qu'il faut s'adapter à la concurrence chinoise. *"En matière de relation économique, nous avons certainement perdu du terrain en Algérie. La concurrence chinoise est une réalité, pas uniquement en Algérie, mais également dans d'autres pays. C'est une réalité aussi pour les autres pays européens, l'Italie, l'Espagne et même les États-Unis. Il faut qu'on se mobilise pour rattraper le terrain perdu"*, a déclaré M. Driencourt. Le constat est quasi similaire s'agissant des échanges commerciaux entre les deux pays. L'ambassadeur reconnaît que la Chine surclasse son pays qui reste, néanmoins, le deuxième partenaire économique de l'Algérie. Par contre, il s'est dit confiant pour réoccuper la première place, du fait que la langue française reste un facteur commun et qu'il est plus facile pour les industriels algériens de travailler avec des entreprises françaises en français, qu'avec des entreprises chinoises, co-



réennes ou turques. *"Il ne faut surtout pas sous-estimer le phénomène de l'émigration algérienne en France car il y a beaucoup d'entrepreneurs binationaux d'origine algérienne qui cherchent à construire quelque chose avec l'Algérie. Ces facteurs-là ne sont pas quantifiables"*, souligne-t-il. Parlant des difficultés d'investissements, des blocages bureaucratiques et de la règle 51/49, Xavier Driencourt pense qu'il

y a, certes, des difficultés, mais il ne faut pas les exagérer. Selon lui, pour les grands groupes industriels qui sont présents dans le paysage industriel algérien comme Lafarge, Danone, Renault, Peugeot, ce n'est pas vraiment un obstacle. *"Ces entreprises arrivent à s'adapter et à trouver les partenaires algériens. La difficulté, c'est sans doute pour les PME françaises qui connaissent mal le marché al-*

gérien, qui ont des difficultés à pénétrer le marché et à trouver des partenaires. *"Donc, c'est notre rôle, ambassade française et algérienne, d'expliquer que les difficultés sont surmontables"*, a argumenté l'ambassadeur, précisant que l'Algérie a de grandes potentialités surtout qu'elle cherche à diversifier son économie. L'ambassadeur de France en Algérie, qui s'est réjoui de l'augmentation du nombre de visas délivrés qui atteint les 410 000, s'est exprimé également sur la coopération dans le domaine de l'éducation et l'enseignement supérieur. Évoquant les échanges ou le partenariat dans le domaine de l'éducation et la formation, il indique qu'il a un certain nombre d'idées dans ce sens, mais il préfère d'abord en parler aux autorités algériennes. Selon lui, Campus France en Algérie, qui compte 25 000 étudiants, est le premier dans le monde. Il explique que le projet suppose des efforts en linguistique, un partenariat avec les universités et les écoles françaises et l'ouverture des centres culturels français dans les grandes villes comme Oran, Annaba et Constantine. Lors de sa visite à Blida, Driencourt s'est entretenu avec le wali et a rencontré des industriels de la région, dont le patron du groupe Sim. Il a, à l'occasion, annoncé l'arrivée d'une délégation de la région Auvergne-Rhône-Alpes qui viendra explorer les possibilités de coopération avec la région de la Mitidja.

K. FAWZI

MOKHTAR HASBELLAOUI L'A ANNONCÉ À BOUMERDÈS

La refonte du système de la santé lancée

Le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, Mokhtar Hasbellaoui, a annoncé, jeudi à Boumerdès, le lancement d'une refonte globale du système de la santé avec la mise en place d'un nouveau schéma organisationnel des soins en Algérie.

"Nous allons mettre en place une nouvelle monographie du secteur de la santé pour chaque wilaya ainsi que le lancement d'un vaste programme de formation pour tous les personnels de la santé", a indiqué le ministre, ajoutant que son département et celui du ministère de l'Intérieur sont en train de mettre en place, à tous les niveaux, un plan pour renforcer la sécurité du personnel soignant de la santé. "En même temps, le personnel paramédical, les corps

particuliers, comme les sages-femmes, bénéficieront d'une formation continue", a indiqué le ministre qui a saisi l'occasion, en faisant allusion à l'affaire de Djelfa, pour interdire à tout le personnel soignant de discuter avec la presse sur les problèmes qui peuvent survenir dans les structures sanitaires. "Quand vous avez un problème ou un décès, il est interdit au personnel de donner des détails ou des informations à la presse, ce sont les organes de communication, en collaboration avec les juristes, qui se chargeront de cette mission", a-t-il averti.

Et d'ajouter : "De son côté, le citoyen, comme le lui confère la Constitution, peut saisir la justice en cas de besoin." Dans le même sillage, il a affirmé que son département a déjà engagé des experts pour travailler sur le dossier

des parturientes et de la mortalité des bébés dans les services de la santé. "Nous devons connaître les causes réelles des décès et nous devons travailler pour écraser le chiffre de 57 décès pour 100 000 naissances."

Le ministre a également indiqué qu'un dossier sur les opérations et projets prioritaires à "dégeler" sera soumis au Premier ministre en fonction de la carte sanitaire et des besoins de la population. Sur les problèmes que rencontrent les citoyens et le personnel médical, notamment le déficit d'encadrement (radiologues, gynécologues, conditions de travail et autres), qui lui ont été soumis par les médecins, le ministre, tout en rappelant la stratégie visant la valorisation des moyens et des investissements mise en place par l'État, a ex-

horté les directeurs des établissements à signer des conventions avec le personnel exerçant dans le privé, notamment avec les radiologues.

"Nous devons décentraliser certaines décisions pour apporter des améliorations dans le secteur", a-t-il renchéri, précisant qu'un accord a été signé dernièrement avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant relèvement des postes pédagogiques ouverts dans les spécialités médicales et paramédicales.

Une mesure susceptible, selon lui, d'atténuer le déséquilibre dans la distribution de la ressource humaine spécialisée. M. Hasbellaoui, qui dit prôner le dialogue et la concertation à tous les niveaux, a néanmoins averti "qu'il ne veut plus de conflit

entre l'administration et les services de santé car nous ne voulons pas imposer un schéma d'organisation si celui-ci n'obtient pas l'adhésion de tout le monde".

À noter que M. Hasbellaoui, qui a visité l'hôpital de Boumerdès, a annoncé que celui-ci ouvrira ses portes avant la fin de l'année 2018. Le ministre a également inspecté le chantier du projet de l'hôpital psychiatrique de 120 lits de la commune de Boudouaou, avant de se rendre à Bordj Ménaiel, où il a procédé à la baptismation de l'hôpital de la ville du nom du moudjahid Amar Ouamarane.

Il s'est enfin rendu à l'hôpital de Dellys, où il s'est longuement entretenu avec le personnel et les travailleurs.

H. T.

UNIVERSITÉ DE BÉJAÏA

Les maladies émergentes en débat

Le collège de Béjaïa de la Société algérienne de médecine générale (Samg) a organisé, hier au campus d'Aboudaou, la Journée nationale sur les maladies émergentes en Algérie. Une pléiade de professeurs et de médecins spécialistes a animé, dans le cadre de cette formation médicale continue, une série de conférences, réparties en trois séances, sur des thématiques, liées à l'hypertension artérielle, au diabète, à la maladie du rein, à la pneumologie, l'otorhinolaryngologie (ORL), l'endocrinologie, la gynécologie, l'urologie et la gériatrie.

L'assistance, composée essentiellement de médecins généralistes et de spécialistes, mais aussi de professeurs venus de plusieurs wilayas du pays se sont ensuite essayés au niveau des sept ateliers organisés autour du défibrillateur, du dépistage des cancers colorectaux, de

l'échographie de la glande thyroïde, des infections urinaires et grossesses, de l'insulinothérapie chez le diabétique de type 2 et de l'EFR. Durant la première séance de travail, l'assistance a suivi avec intérêt les communications ayant porté sur l'hypertension artérielle (HTA) et diabète, HTA et rein et enfin diabète et rein.

Le professeur Bouali du CHU de Béjaïa, premier à intervenir, a axé son intervention sur les particularités de l'hypertension artérielle chez le diabétique. Il a expliqué en gros que pour les diabétiques de type 1 ou de type 2, "le risque de développer de l'hypertension artérielle est plus élevé que chez d'autres personnes". La proportion est estimée entre de 60 et 80%. Le contrôle de la pression artérielle chez le patient diabétique est donc particulièrement important "et la prise en charge du diabète doit viser

à limiter les risques et conséquences de l'hypertension".

Le docteur Louni, expert en greffe (hôpital de Thénia), a, de son côté, rappelé que sur les 7 millions de diabétiques, 30% ont des problèmes d'insuffisance rénale quoique l'on a aujourd'hui quelque 22 000 cas en Algérie. Il a expliqué, en outre, que la plupart des néphropathies se caractérisent par "une évolution progressive qui peut aboutir à l'insuffisance rénale terminale". En dehors du traitement spécifique lorsqu'il est encore temps, il est possible "de retarder l'échéance de l'insuffisance rénale terminale grâce à un traitement néphroprotecteur". Le professeur Hammouche du CHU de Bab El-Oued a développé une communication sur les complications rénales du diabète. Il a expliqué que la néphropathie évolue en plusieurs stades. Au début, de l'albumine

apparaît dans les urines. Ensuite, sans prise en charge, elle peut évoluer vers une "néphropathie clinique". Enfin, le dernier stade est l'insuffisance rénale, qui nécessite les dialyses. Mais en dépistant la néphropathie le plus précocement possible, grâce à des dosages répétés de d'albumine dans les urines, "une prise en charge permet d'empêcher, voire de faire régresser, l'évolution de la maladie".

Les autres communications ont porté sur les la pneumo-ORL (tabagisme et cancer bronchique, rhinite allergique et cancer du cavum), l'endocrinologie, la gynécologie, l'urologie (cancer du sein, hyperprolactinémie et pathologie de la prostate) et la gériatrie (HTA et diabète chez le sujet âgé, AIT et la prévention primaire des AVC, les démences séniles et mieux prescrire chez le sujet âgé).

H. OUYOUGOUTE

SANTÉ Il sera soumis prochainement au Premier ministre Hesbellaoui prépare un projet de réorganisation du secteur

«Un projet portant des propositions concrètes pour la réorganisation des services de santé à travers le pays est en cours de préparation et sera bientôt soumis au Premier ministre, Ahmed Ouyahia», a annoncé, avant-hier, le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, Mokhtar Hasbellaoui. S'exprimant lors d'un point de presse tenu à l'issue de sa visite de travail effectuée dans la wilaya de Boumerdès, le ministre a indiqué que ce projet en question vise à garantir un équilibre entre les offres médicales et les prestations sanitaires. Il s'agit, selon lui, de la mise au point d'une évitable stratégie pour ce qui peut être fait en matière de promotion du secteur, tant sur le plan de la prise en charge des

malades que de la garantie de conditions de travail idoines pour les professionnels du secteur, à travers le pays. Il affirme que ce projet, en préparation en collaboration avec différents partenaires du secteur de la santé, vise également à combler certaines carences accusées principalement en matière de spécialistes. Il a, à cet effet, appelé tous les acteurs concernés à la valorisation des moyens et investissements colossaux mis par l'État à la disposition du secteur de la santé. Interrogé, par ailleurs, sur le déficit accusé en matière de paramédicaux et de radiologues, le premier responsable du secteur a fait savoir que «ce problème n'est pas propre à l'Algérie, étant donné qu'il touche aussi de nombreux pays». Néanmoins, il a assuré que «l'État a pris en

charge le dossier en privilégiant la formation», tout en soulignant, en outre, que «des propositions de solutions dans ce domaine seront soumises au Premier ministre». Il a dans ce cadre estimé que l'Algérie ne souffre pas d'un déficit en la matière, mais plutôt d'un déséquilibre dans la distribution de la ressource humaine spécialisée. Un déséquilibre qui, a-t-il dit, sera rattrapé avec «la réactivation du rôle de la Direction générale de la formation continue, relevant du ministère et ce, grâce à la signature dernièrement d'un accord avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant relèvement des postes pédagogiques ouverts dans les spécialités médicales et paramédicales.» Évoquant le

problème de la sécurité dans les établissements de santé, le ministre de la Santé a fait part de démarches en cours avec le ministère de l'Intérieur, en vue de la mise en place d'un dispositif qui garantira la sécurité au sein de toutes les structures de santé du pays. Sur un autre registre, et s'agissant de la mortalité infantile, M. Hesbellaoui l'a évalué à «60 décès par an actuellement.» Il dira à ce sujet que son secteur tentera de réduire le nombre de décès à zéro à l'avenir, au titre de la mise au point, en cours, d'un fichier national déterminant les véritables causes à l'origine de ces décès.

L.O.CH

Les maladies émergentes en débats à l'université Abderrahmane Mira

La Société algérienne de médecine générale (SAMG), à travers son collège de Béjaia, a organisé hier, au campus d'Aboudaou d'Iryahen, une journée nationale des maladies émergentes. Un rendez-vous national qui intervient après tout un travail, nous dit-on, à l'échelle locale et régionale, à travers des journées de formations théoriques qui, aujourd'hui, par nécessité, déborde sur ce premier congrès national qui devrait plancher sur de nombreuses pathologies dont les plus importantes sont : l'hypertension artérielle, le diabète, le rein, les cancers, et la prostate, dont souffrent plus de 8 millions d'âmes.

Plus d'une vingtaine de professeurs et spécialistes ont planché durant la journée, et, en trois séances sur différents aspects de ces maladies, définissant leurs pathologies, mais aussi les médications et traitements à y apporter, notamment lorsque les maladies sont jumelées.

L'exemple de la tension artérielle qui est souvent mêlée au diabète développé par le Pr Bouali, exemple désormais habituel qui selon des statistiques évoquées touchent plus de 60% des malades. Le diabète et le rein, qui vont aussi de paire, objet de la conférence du Pr Hamouche. Pas moins de 24 communications ont défilé lors de cette journée de formation qui a touché autant de spécialités, relayée par sept ateliers dont les trois pôles de Béjaia, de la Soummam et Sahel Kherrata, ont porté sur des dépistages des cancers, l'usage des appareillages dont l'échographie le MAA, défibrillateur, EFR, les infections urinaires et grossesse, l'insulinothérapie chez le diabète... La rencontre qui a mis en avant tout le souci de maintenir les effets préventifs, d'éliminer les causes telles le tabagisme, l'obésité... aura été aussi l'occasion d'une suggestion de mettre à niveau ces pathologies au diapason des autres pays qui nous entourent. Et selon le Dr Chéradi qui est le président de la société «il faut aller vers une médecine de proximité et de famille à même d'être accompagnée par des formations pratiques, les premiers niveaux des soins qui auront la charge des patients avant d'être aux besoins orientés vers les spécialistes». En marge des travaux, de nombreux laboratoires ont exposé leurs nouveautés pharmaceutiques. La journée a été sanctionnée par des recommandations, mais aussi par la décision prise entre la SAMG et l'université de procéder à l'avenir à la création de la spécialité de médecins formateurs.

BMO

Bientôt soumis au Premier ministre Un projet pour la réorganisation des services de santé

→ Le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, Mokhtar Hazbellaoui a annoncé, à Boumerdès, la préparation en cours d'un projet portant des propositions concrètes pour la réorganisation des services de santé, à travers le pays, qui sera bientôt soumis au Premier ministre Ahmed Ouyahia.

Dans un point de presse succinct animé à l'issue d'une visite de travail dans la wilaya, Mokhtar Hazbellaoui a informé que le projet (de réorganisation) en question vise à garantir un équilibre entre les offres médicales et les prestations sanitaires. Il s'agit de la mise au point, a-t-il ajouté, d'une évitable stratégie pour ce qui peut être fait en matière de promotion du secteur, tant sur le plan de la prise en charge des malades, que de la garantie de conditions de travail idoines pour les professionnels du secteur, à travers le pays, a-t-il souligné. Le projet, en préparation en collaboration avec différents partenaires du secteur de la santé, vise également, à combler certaines carences accusées principalement en matière de spécialistes, a indiqué le ministre, appelant tous les acteurs

concernés à la valorisation des moyens et investissements colossaux, mis par l'Etat, à la disposition du secteur de la santé. A une question sur le déficit accusé en matière de paramédicaux et de radiologues, M. Hazbellaoui, qui a estimé que ce problème n'est pas propre à l'Algérie, car touchant de nombreux pays, a assuré que l'Etat a pris en charge le dossier en privilégiant la formation, soulignant, en outre, que des propositions de solutions dans ce domaine seront soumises au Premier ministre.

Il a, néanmoins, considéré que l'Algérie ne souffre pas d'un déficit en la matière, mais plutôt d'un déséquilibre dans la distribution de la ressource humaine spécialisée, qui sera rattrapé, selon lui, avec la réactivation du rôle de la Direction générale de la formation continue relevant du ministère, grâce à la signature dernièrement d'un accord avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant relèvement des postes pédagogiques ouverts dans les spécialités médicales et paramédicales, a-t-il informé. S'exprimant sur le problème de la sécurité dans les éta-

blissements du secteur, il a fait part de démarches en cours, avec le ministère de l'Intérieur, en vue de la mise en place d'un dispositif qui garantira la sécurité au sein de toutes les structures de santé du pays. Au sujet de la mortalité infantile, le ministre a fait part d'un chiffre de 60 décès/an actuellement, que nous tenterons de réduire à zéro, à l'avenir, a-t-il dit, au titre de la mise au point, en cours, d'un fichier national déterminant les véritables causes à l'origine de ces décès.

Le ministre a entamé sa visite à Boumerdès, par une inspection du chantier du projet de l'hôpital psychiatrique de 120 lits de la commune de Boudouaou, avant de se rendre à Bordj Menail, où il a procédé à la baptisation de l'hôpital de la ville du nom du Moudjahid Amar Ouamrane. Le ministre a, également, visité l'hôpital de Dellys, avant de se rendre dans la ville de Boumerdès où il a inspecté les chantiers de réalisation d'un hôpital de 240 lits et d'une école paramédicale. Il a clos sa visite par une rencontre avec les cadres de son secteur à Boumerdès.

Soumia. L.

Annoncé par le ministre de la Santé Un projet pour la réorganisation des services de santé en Algérie bientôt soumis au Premier ministre

→ Le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, Mokhtar Hazbellaoui a annoncé, jeudi à Boumerdès, la préparation en cours d'un projet portant des propositions concrètes pour la réorganisation des services de santé, à travers le pays, qui sera bientôt soumis au Premier ministre Ahmed Ouyahia, a-t-il assuré.

Dans un point de presse succinct animé à l'issue d'une visite de travail dans la wilaya, Mokhtar Hazbellaoui a informé que le projet (de réorganisation) en question vise à garantir un équilibre entre les offres médicales et les prestations sanitaires.

Il s'agit de la mise au point, a-t-il ajouté, d'une évitable stratégie pour ce qui peut être fait en matière de promotion du secteur, tant sur le plan de la prise en charge des malades, que de la garantie de conditions de travail idoines pour les professionnels du secteur, à travers le pays, a-t-il souligné. Le projet, en préparation en



collaboration avec différents partenaires du secteur de la santé, vise également, à combler certaines carences accusées principalement en matière de spécialistes, a indiqué le ministre, appelant tous les acteurs concernés à la valorisation des moyens et investissements colossaux, mis par l'Etat, à la disposition du secteur de la santé. A une question sur le déficit accusé en matière de paramédicaux et

de radiologues, M. Hazbellaoui, qui a estimé que ce problème n'est pas propre à l'Algérie, car touchant de nombreux pays, a assuré que l'Etat a pris en charge le dossier en privilégiant la formation, soulignant, en outre, que des propositions de solutions dans ce domaine seront soumises au Premier ministre.

Il a, néanmoins, considéré que l'Algérie ne souffre pas d'un déficit en la matière,

mais plutôt d'un déséquilibre dans la distribution de la ressource humaine spécialisée, qui sera rattrapé, selon lui, avec la réactivation du rôle de la Direction générale de la formation continue relevant du ministère, grâce à la signature dernièrement d'un accord avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant relèvement des postes pédagogiques ouverts dans les spécialités médicales et paramédicales, a-t-il informé.

S'exprimant sur le problème de la sécurité dans les établissements du secteur, il a fait part de démarches en cours, avec le ministère de l'Intérieur, en vue de la mise en place d'un dispositif qui garantira la sécurité au sein de toutes les structures de santé du pays. Au sujet de la mortalité infantile, le ministre a fait part d'un chiffre de 60 décès/an actuellement, que nous tenterons de réduire à zéro, à l'avenir, a-t-il dit, au titre de la mise au point, en cours, d'un fichier national déterminant les véritables causes à l'origine de ces décès.

Agence

LES MÉDECINS ALGÉRIENS REPRÉSENTENT 38 % DES EXTRA-UE EN ACTIVITÉ EN FRANCE

UNE HÉMORRAGIE INQUIÉTANTE !

UNE RÉFLEXION sérieuse doit être ouverte sur cette « hémorragie cérébrale » qui risque de prendre de plus en plus d'ampleur. Car l'Algérie est en train d'être saignée par les Occidentaux qui captent ses cerveaux...

WALID AÏT SAÏD

Les médecins algériens sont devenus des « harraga » de luxe ! Ils représentent 38 % de l'ensemble des médecins extra-Union européenne en activité régulière en France », a indiqué jeudi dernier le Conseil national de l'ordre des médecins (Cnom) de France qui précise que ce sont des praticiens diplômés en Algérie. En effet, l'étude sur « la démographie médicale » a relevé qu'au 1er janvier 2017, la France comptait 26 805 médecins titulaires d'un diplôme européen ou extra-européen, derrière les Algériens, viennent les Syriens (11 %), les Marocains (9 %), les Tunisiens (7 %) et les Malgaches (4 %), ce qui constitue une hausse de 7,8 points par rapport à 2007, année de la dernière étude. Parmi ces médecins, 22 619 exerçaient de façon régulière, soit 11,8 % du total des médecins en activité régulière. Le président du Conseil national de l'ordre des médecins algériens, le Dr Bekkat Berkani Mohamed, avait avancé, dimanche dernier, le chiffre de 10 000 médecins algériens activant en France, alors que dans le milieu des praticiens on parle de plus de 20 000. Ces chiffres des plus alarmants montrent l'ampleur de cet « exode » qui menace la pérennité de notre système de santé. « Il y a un sentiment de désespoir général chez nos jeunes confrères. Ils se ruent vers des concours qui leur permettent d'aller exercer à l'étranger. C'est inadmissible que l'Algérie continue à former et que ce soit les pays étrangers qui en profitent! », témoignait récemment le président de l'Ordre national des médecins, Mohamed Bekkat Berkani. Un paradoxe au moment où ces mêmes médecins sont décriés dans leur propre pays.

Une réflexion sérieuse doit être ouverte sur cette « hémorragie



Les conditions sont plus favorables à l'étranger et l'Etat ne fait rien pour retenir l'élite qu'il a formée

cérébrale » qui risque de prendre de plus en plus d'ampleur. Car, l'Algérie est en train d'être saignée par les Occidentaux qui captent ses cerveaux. Et il n'y a pas que les médecins qui succombent au chant des sirènes de l'étranger. Toute compétence algérienne se voit dérouler le tapis rouge par un Occident vieillissant en leur accordant des facilités inespérées. Des chasseurs de têtes ont même envahi nos universités et écoles supérieures pour « exporter » directement nos compétences. On cite l'exemple de l'Ecole polytechnique d'Alger où les multinationales affichent des annonces de recrutement pour les diplômés de cette école. Ces postes sont bien évidemment pour la majorité, si ce n'est pas tous, à l'étran-

ger. Et ceux qui n'ont pas la chance d'être recrutés par des sociétés internationales, s'inscrivent d'eux-mêmes dans des universités étran-

gères pour continuer leurs études. A titre d'exemple, rien qu'en France ils sont 25 000 étudiants algériens à être inscrits dans les

universités françaises, révèle l'ambassadeur de France en Algérie, Xavier Driencourt. En 2016, ils étaient 21 000. Combien sont revenus ? La majorité, en tout cas tente de rester par tous les moyens. Certains redoublent délibérément leur année, se trouvent une « carte de résidence aux yeux bleus » et les plus chanceux décrochent des CDI qui leur permettent de rester sur place en toute légalité. Sinon, ces diplômés optent pour la clandestinité, où ils font des petits boulots au noir qui leur permettent de vivre un peu mieux. Mais concrètement, ils préfèrent cette vie de galère que de revenir dans leur pays... Comment peut-on expliquer ce gâchis ? Si les éminences grises algériennes refusent de regagner le pays, ce n'est pas par manque de patriotisme, mais parce qu'il y a des problèmes sérieux qui les empêchent de le faire. Les raisons du refus de nos chercheurs et de nos scientifiques de rentrer au bercail se traduisent par le malaise abyssal dans lequel baigne le pays. Les conditions sont plus favorables à l'étranger et l'Etat ne fait rien pour retenir l'élite qu'il a formée. Et pourtant, elle est le plus grand gisement de l'Algérie...

W.A.S.

L'AMBASSADEUR DE FRANCE À PROPOS DES PROBLÈMES DE VISAS

«Ça sera réglé avant la fin de l'année»

L'épineux problème des rendez-vous de visas pour la France devrait être réglé d'ici la fin de l'année. C'est ce qu'a affirmé, jeudi dernier, l'ambassadeur de France en Algérie Xavier Driencourt. « Le flux important de demandes nous pousse à aller de l'artisanal à l'industriel », a-t-il souligné pour justifier la situation actuelle. « Il ne faut pas oublier que durant mon premier passage à Alger, notre consulat délivrait 200 000 visas/an. Aujourd'hui, on en délivre plus de 410 000, d'où l'urgence de professionnali-

ser davantage notre travail pour tout ce qui concerne le volet visa afin d'arriver à offrir aux demandeurs algériens un meilleur service », a-t-il promis. Par ailleurs, le diplomate français a fait part de la volonté de son pays d'établir des partenariats avec les universités et grandes écoles, algériennes et d'ouvrir des Centres culturels français dans d'autres villes algériennes, en sus d'Alger, Annaba et Oran.

W.A.S.

HAZBELLAOUI EN FAIT UN OBJECTIF

Zéro mortalité infantile à l'avenir

CONTRAIREMENT à ses prédécesseurs, le nouveau ministre veut s'attaquer à l'origine du mal et non pas de traiter les symptômes.

MADJID BERKANE

Le secteur de la santé va opérer sa mue ! Un projet portant réorganisation de ses services à travers le pays serait en préparation. C'est l'information-phare qu'a faite avant-hier le ministre de la Santé, de la Population et de la Réforme hospitalière, Mokhtar Hazbellaoui, à partir de Boumerdes où il était en déplacement.

Encore à l'étude, le projet en question atterrira très prochainement sur le bureau du Premier ministre.

L'objectif de ce projet, selon Hazbellaoui, est de garantir un équilibre entre les offres médicales et les prestations sanitaires. « Il s'agit là aussi de la mise au point d'une véritable stratégie pour ce qui peut être fait en matière de promotion du secteur, tant sur le plan de la prise en charge des malades que de la garantie de conditions de travail idoines pour les professionnels du secteur, à travers le pays », a-t-il ajouté, en précisant que ce projet est élaboré en coordination avec les autres partenaires du secteur. L'autre objectif de ce projet, indique en outre le ministre de la Santé qui s'exprimait lors d'un point de presse, « est de combler certaines carences accusées principalement en matière de spécialistes ». S'exprimant par ailleurs au sujet de l'épineux problème du déficit accusé en matière de paramédicaux et de radiologues, Mokhtar Hazbellaoui a estimé que ce problème n'est pas propre à l'Algérie. « Le manque en paramédicaux et radiologues se pose dans de nombreux pays, y compris dans ceux dits développés ». Selon le ministre,

ladite défaillance ne tardera pas à connaître son épilogue.

« En effet, l'Etat est en train de mettre en place des moyens colossaux pour renforcer le volet formation. » Pour le premier responsable de la santé, « l'Algérie ne souffre pas d'un déficit en la matière, mais plutôt d'un déséquilibre dans la distribution de la ressource humaine ».

Un problème qui ne va pas sévir longtemps, tranche Hazbellaoui, en affirmant que « la réactivation du rôle de la direction générale de la formation continue relevant du ministère, grâce à la signature dernièrement d'un accord avec le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant relèvement des postes pédagogiques ouverts dans les spécialités médicales et paramédicales, viendra à bout de ce phénomène ». Abordant par ailleurs le problème de la sécurité dans les établissements du secteur, le ministre a fait part de démarches en cours, avec le ministère de l'Intérieur, en vue de la mise en place d'un dispositif qui garantira la sécurité au sein de toutes les structures de santé du pays. Concernant la mortalité infantile, le ministre a fait part « d'un chiffre de 60 décès/an actuellement, que nous tenterons de réduire à zéro ». « Le ministère s'attelle à trouver les solutions idoines pour réduire ce chiffre à zéro », a-t-il déclaré. Pour ce faire, l'hôte de la wilaya de Boumerdes a fait savoir que son département est en train de recenser tous les cas de décès d'enfants à travers les hôpitaux du pays, afin d'étudier et de passer au crible

les causes ayant mené au décès de ces bébés.

Par ailleurs, il est utile de rappeler que la récurrence de ce phénomène dans nos structures de santé a pris une tournure dangereuse ces dernières années. Des familles et des parents ont organisé en effet des sit-in et des rassemblements de contestation dans de nombreuses wilayas du pays. Dans la wilaya de Djelfa où a eu lieu le dernier cas, les parents sont allés jusqu'à agresser des sages-femmes. Afin de défendre et de crier leur ras-le-bol, les sages-femmes ont riposté de leur côté dans plusieurs wilayas, en organisant des rassemblements et en observant des arrêts de travail. Ces dernières refusent en effet d'être un bouc émissaire. Le décès d'un nouveau-né, selon les dires de ces dernières, est la résultante d'un tas de facteurs.

Le manque d'effectifs, le nombre important de parturientes et l'absence d'un cadre de travail adéquat, sont entre autres à l'origine de cette défaillance. Il faut relever également que les sanctions que l'ex-ministre de la Santé a prises à l'encontre des sages-femmes, comme solution, se sont vite avérées inefficaces.

Ainsi, le nouveau ministre veut initier une nouvelle démarche qui se baserait sur des critères scientifiques, à savoir s'attaquer à l'origine du mal et non pas de traiter les symptômes.

M. B.



Le ministre de la Santé